

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

## الجلسة العامة ٨

الثلاثاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جولييان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

لا تقنيا تقديرا عاليا خبرته الواسعة كما أنها واثقة بأنه سيكمل بالنجاح في جهوده للإسراع بخطى الإصلاح داخل الجمعية. ويسرني أنه قد تحقق توافق واسع في الآراء بشأن الأهداف الرئيسية لهذه الإصلاحات خلال الدورة السابقة وأتمنى له النجاح في مهامه المسؤولة.

قبل ثلاثة أيام، اتخذ شعب لاتيفيا قرارا تاريخيا سيؤثر على مسار تطور بلده خلال العقود، بل القرون، المنظورة المقبلة. ففي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قرر شعب لاتيفيا، في استفتاء عام، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبلدي بتصويته مؤيدا الانضمام إلى هذا الكيان المؤثر من الأمم الحرة والديمقراطية، أصبح آخر دولة من عشر دول مرشحة تؤكد التزامها بقيام أوروبا قوية ومتحدة وبتوسيع أسرة متنامية من الأمم الآمنة والمزدهرة.

ويحدونا الأمل في ألا يكون الاتحاد الموسع المؤلف من ٢٥ دولة عضوا أداة لتعزيز رفاهية مواطنيه فحسب، بل سيصبح أيضا مساهما أكبر أهمية في تحقيق الاستقرار الدولي والازدهار في جميع أرجاء العالم. فالاتحاد الأوروبي بالفعل

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ليما فيغا (الرأس الأخضر).

**خطاب السيدة فايرا فايكي - فرايبيرغا، رئيسة جمهورية لاتيفيا**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** تستمع الجمعية أولا إلى خطاب من رئيسة جمهورية لاتيفيا.

اصطحبت السيدة فايرا فايكي - فرايبيرغا، رئيسة جمهورية لاتيفيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيدة فايرا فايكي - فرايبيرغا، رئيسة جمهورية لاتيفيا. وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة فايكي - فرايبيرغا (لاتيفيا) (تكلمت**

بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم تماني لاتيفيا الخالصة إلى السيد جولييان هنت على تعيينه رئيسا للجمعية العامة. وتقدر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ولا تظهر الاضطرابات والقلاقل الدائرة في الشرق الأوسط، التي استمرت لما يزيد على خمسة عقود، أي دليل على التوقف، ولا يمكن أن تنتهي إلا عندما ينبذ العنف بوصفه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية. وترى لاتفيا أن خريطة الطريق للسلام، التي تتصور دولة إسرائيلية حرة وآمنة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية مستقلة، هي الوسيلة الوحيدة المجدية لإنهاء المأزق الخطير الذي وصل إليه الجانبان الآن. والبديل هو التصعيد المستمر في سفك الدماء، أي دورة لا تنتهي أبداً من القتل وشن العدوان المتبادل.

إن لاتفيا على استعداد لتشجيع إحلال السلام الدائم في المنطقة، تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معاً. ونحن نشجع الأطراف المهتمة على بذل كل ما في وسعها لتخفيف حدة التوترات وإعادة عملية السلام إلى مسارها.

وستكون لإحلال السلام الحقيقي والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين أيضاً فوائد إضافية. فهو سيزيل القضية الفلسطينية بوصفها ذريعة للإرهابيين لتبرير أعمالهم من القتل والتدمير. وكما أثبتت أحداث السنوات القليلة الماضية بشكل مؤلم للغاية، أصبح الإرهاب وانتشار الأسلحة اثنين من أكبر التهديدات التي تواجه الأمن العالمي اليوم.

والمجتمع الدولي حالياً منقسم بشكل كبير بشأن أخلاقية وجدوى القيام بعمل عسكري مباشر ضد الحكومات التي يعتقد أنها تدعم وترعى الإرهاب. وفي حالة أفغانستان والعراق، حيث أزيل نظامان قمعيان بالقوة من خلال تدخل خارجي، وينبغي أن تتلو الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها جهود دولية شاملة لتساعد ذينك البلدين على إعادة بناء مجتمعيهما واقتصاديهما. وإني على يقين من أن معظمنا يوافق على

أكبر مقدمي المساعدة الإنمائية في العالم وتتطلع لاتفيا إلى تحمل المسؤوليات والالتزامات التي تترتب على هذا. وهذا يشمل الاضطلاع بدور نشط في وضع الأولويات بغية ضمان إيصال المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى أكثر المحتاجين إليها.

ولم تظهر لاتفيا وجرانها من بلدان البلطيق على المسرح الدولي إلا قبل فترة قصيرة لا تتجاوز اثني عشر عاماً، بعد نصف قرن من الحكم الشمولي تحت ألمانيا النازية وروسيا السوفياتية. وتشهد قصة نجاحنا وميلادنا الثاني وتجدينا على أنه يمكن بالعمل الشاق والجهود المتفانية تحقيق إعادة إنشاء المجتمعات الديمقراطية واقتصادات السوق القادرة على العمل خلال فترة قصيرة نسبياً.

وكثير من الأمم الأخرى التي تمر بمرحلة الانتقال تسلك الآن طرقاً مماثلة للتطور والإصلاح. وتتشاطر لاتفيا بالفعل تجاربها مع البلدان النامية، وستظل تفعل ذلك في المستقبل.

قبل اثني عشر عاماً، حينما أصبحت لاتفيا عضواً في الأمم المتحدة، كان الاتحاد السوفياتي على وشك الانهيار والحرب الباردة تقترب من الانتهاء. وبينما تراجع التهديد بنشوب حريق نووي بين القوتين العظميين اللتين تتبادلان العداء، كانت تطل تحديات جديدة لأمن العالم، ولا تظهر التحديات القديمة أي دليل على الاختفاء.

وربما تكمن أكبر مشاكل البشرية في ميلها إلى العنف، الذي يظهر على جميع مستويات المجتمع، بدءاً بالشخص المؤذي في نطاق الأسرة وانتهاء بالصراع المسلح في الحلبة الدولية. بل إن البلدان المسالمة التي لديها تقاليد طويلة من عدم التدخل والهدوء الداخلي تجد نفسها في مواجهة أعمال مأسوية من العنف الطائش تشمل ضرب المهاجرين وقتلهم والاعتقالات السياسية.

ما يقرب من ٢٧ مليون شخص يشترتون ويبيعون ويؤسرون ويعذبون ويستغلون من أجل الربح. ويتعين على حكوماتنا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل للقضاء على الاسترقاق، ومن خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أن تساعد على تحرير أولئك الأرقاء من قيودهم.

إننا نعيش جميعا في عالم توجد فيه أمراض فتاكة لا تعرف الحدود، منها على سبيل المثال لا الحصر، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا ومؤخرا مرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس). ولن تتمكن قط من السيطرة على تلك الأخطار المهلكة إلا من خلال اليقظة المتواصلة من قبل العاملين في مجال الرعاية الصحية في بلداننا ومن خلال التعاون الدولي الوثيق. ويحدونا الأمل في أن يكون مؤتمر الإيدز الذي عقد أمس قد عزز عزم المشاركين بغية التغلب على هذا البلاء العظيم.

وتسعى حكومة لاتفيا بحماس إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان الألفية وإلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أعدت، على سبيل المثال، خطة عمل وطنية لسد احتياجات الأطفال بالتشاور مع السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والأطفال أنفسهم. وبالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ريغا، أنشأت أيضا فريقا عاملا يكرس اهتماما خاصا لتخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات.

لقد ألحقت البشرية ضررا بيئيا بكوننا خلال القرن العشرين، أكثر مما أحدثته خلال القرون السابقة مجتمعة. وإن لم نكرس جهودا أكبر للحد من التلوث البيئي، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة، سترث الأجيال المقبلة كوكبا يتغير مناخه المدمر بشكل متزايد، وينحصر غطاؤه الحرجي في محميات طبيعية مبعثرة. ويجب علينا تفادي الوصول إلى تلك المرحلة التي تصبح فيها طاقة الأرض وموارد الغذاء مستنفدة

ضرورة إعادة البناء والأمن بغض النظر عن رأينا بشأن الوجود العسكري الأجنبي في هذين البلدين.

ولاتفيا، في حدود الإمكانيات المتاحة لها، أرسلت مساعدة إنسانية وفريقا من الأطباء العسكريين إلى أفغانستان، وبعثت وحدة عسكرية للمساعدة على صون النظام في العراق بعد الحرب.

ونحن نسعى بشكل جماعي إلى تلافي صدام الحضارات بين المجتمعات المختلفة في العالم، وعلينا أن نسعى إلى الحد من الفوارق المتنامية بين الأغنياء والفقراء. فالفقر يؤثر على كل بلد عضو في الأمم المتحدة. إن حوالي ثلاثة مليارات شخص، أو نصف سكان العالم، يكافحون من أجل البقاء بما يعادل أقل من دولارين في اليوم. ويعيش سبعون في المائة من أفقر الناس في العالم في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة من أجل قوتهم. ولا يمكن تحقيق أهداف الألفية المتمثلة في الحد من الفقر وتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم إلى النصف إلا من خلال تحسين حالة المزارعين الفقراء الصعبة وإقامة مجتمعات زراعية قابلة للبقاء. فلا يمكن للمزارعين الفقراء في البلدان النامية أن ينافسوا المنتجات المدعومة من قبل وزارات المالية في أغنى بلدان العالم.

وفي مؤتمر منظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانون هذا الشهر، حث الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أن يرفضوا السياسات التجارية التي تزيد من تفاقم الفقر وأن يقبلوا الخطوات الجريئة والمعقولة التي من شأنها إنعاش الاقتصاد العالمي ورسم مسار جديد للتنمية.

ويوفر الفقر أيضا مرتعا خصبا لظاهرة عصرية تتمثل في استعباد البشر والمتاجرة بهم، ولا تزال تحدث في جميع أرجاء العالم تقريبا. في بداية القرن الحادي والعشرين، ما زال

لأعضائنا البالغ عددهم ١٩١ فرصة فريدة للعمل معا لصالح البشرية. فلنأمل أن تكون جهودنا متسقة وبناءة، حتى نجعل القرن الحادي والعشرين قرن أمن وسلام وتنمية مستدامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة فايرا فايكي - فرايبيرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية باراغواي.

اصطُحبت السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس نيكانور دوارتي فروتوس** (تكلم بالاسبانية): بعد مئتي عام على انطلاق أول صيحة من أجل الحرية في أمريكا اللاتينية، ها هي شعوبنا تدفعها بقوة رياح التحرر الجديدة. فقد رفع الجيل الجديد من القادة رايات أبطالنا القدامى للمطالبة بتكافل عالمي حقيقي من خلال نظام اقتصادي يستلهم قوته من التضامن ومن بناء سلام دائم.

إلى درجة لا رجعة فيها. وينبغي على الشعوب والحكومات أن تكون على استعداد لتقديم تضحيات اقتصادية صعبة بغية إيجاد بيئة أنظف.

لقد شهدت الأمم المتحدة، منذ إنشائها عام ١٩٤٥، تزايدا في عدد الدول الأعضاء بلغ أربعة أضعاف تقريبا. وشهدت انتهاء الاستعمار الأوروبي والحرب الباردة والفصل العنصري. وتوسّطت بنجاح لإنهاء النزاعات في قبرص وتيمور - ليشتي وبلدان أخرى. وقدمت تريليونات من الدولارات في شكل مساعدة إنمائية لعدد كبير من البلدان. وترى لاتفيا أنه ينبغي أن تظل الأمم المتحدة الجهاز الدولي الأساسي للتوسط في حل النزاعات السياسية وتحديد قواعد سلوك عالمية يلتزم بها الجميع.

ومع ذلك انتقدت الأمم المتحدة لكونها بطيئة وغير عملية وغير فعالة. ولا يختلف كثيرون على أن الأمم المتحدة وصلت إلى مرحلة تتطلب إجراء تغييرات في هيكلها لتكون قادرة على مواجهة التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين بطريقة فعالة. وعلينا أن نتذكر أنه قد أنشئ فريق عامل معني بإصلاح مجلس الأمن قبل عشر سنوات، بعد وقت قصير من انهيار العالم الثنائي القطب الذي سيطر على العلاقات الدولية لعقود. وفي ذلك الحين، كان يحدونا الأمل في التوصل إلى درجة لم يسبق لها مثيل من الوحدة بين أسرة الأمم المتحدة. ولكن يبدو الآن، أن أي تغيير كبير في الأمم المتحدة ينبغي أن ينتظر مناخا جديدا من توافق الآراء، وهو من غير المرجح أن يسبق حل أزمة الشرق الأوسط وتسوية نزاعات التجارة، وتحقيق مزيد من الوحدة بشأن دعم المنتجات الزراعية، وانتشار الأسلحة وقضايا البيئة.

وتؤمن لاتفيا إيمانا راسخا بالمثُل العالمية العليا التي تمثلها هذه المنظمة، وهي على استعداد أن تساهم، في إطار الإمكانيات المتاحة لنا، في تحقيقها. فالأمم المتحدة توفر

ومما لا بد منه إعادة تنشيط الإنتاج وجذب المستثمرين مرة أخرى وبيع منتجاتنا في الأسواق العالمية.

ورغم أن شعوبنا قد عانت لسنوات طويلة من الكساد والحرب بسبب عبء الدين الخارجي، نجحت حكومتنا في إعادة توجيه الموارد العامة نحو التعليم وتنسيق جهود المجتمع المدني والدولة لممارسة الديمقراطية في تمكين الشباب من الوصول إلى عالم المعرفة. فالموارد البشرية الفعالة، مع المبادئ الأخلاقية، هي وحدها التي ستتمكن من البقاء والنمو في مناخ العولمة. ومن أجل ذلك، نعلق آمالا كبيرة على وجود عولمة لا تقوم على علم الاقتصاد فحسب، بل أيضا على العدل والعلم والتكنولوجيا والتنمية. فالتحدي الذي نواجهه هو تحقيق التقدم العالمي.

لقد أتيت من جزيرة تسيطر بها الأراضي، على نحو ما وصف بلدي باقتدار شديد كاتب باراغواي الشهير أوغوستو روا باستوس. ولكن بمجيء الديمقراطية، وبفضل التضحية الذاتية من الشعب، استعاد بلدنا هويته وذكرياته وأحلامه. إننا، نحن أبناء باراغواي، نتقبل عائقنا الجغرافي هذا بوصفه فرصة لأن نكون مبدعين ومكافحين، وهو ما تقتضيه تميزنا. ولهذا السبب، ننادي بالتضامن الدولي للمساعدة على تنفيذ خطة عمل ألماتي، التي وضعت للتغلب على قيود البلدان النامية غير الساحلية، بما فيها باراغواي.

إننا نؤمن إيمانا أخلاقيا قويا بهذا الهدف التاريخي. والتفاوت الذي يُفقر أغلب العالم هو تفاوت غير أخلاقي. فلا توجد أية صلة بين المسيحية وعدم التضامن مع الفقير. وفي هذا الصدد، يجب معاملة الفرد بوصفه شخصا كاملا، وذلك حتى يستطيع بدوره أن يحقق الرفاهة لأسرته، ولمصلحة المجتمع كله. وإن لم يقدم الزعماء القدوة الأخلاقية لن يتسنى التقدم نحو ديمقراطية يعتنقها الشعب وتشجع المشاركة الحقيقية في مجتمع برأسماله الأخلاقي، هو

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام، السيد كوفي عنان، بالعمل الجدير بالإشادة الذي قام به لدعم وتعزيز المبادئ المودعة في الميثاق قبل ٥٨ عاما.

لقد ظلت أمريكا اللاتينية على هامش التاريخ زمنا طويلا جدا. وتم اختزال دورها في توفير العمالة والمواد الخام الرخيصة للاقتصادات الأكثر تقدما، بينما أغويت عقولها المتقدة الذكاء لترحل عنها واستوعبت في الأسواق الحضرية الواسعة. ووقعت منطقتنا أيضا ضحية للمرتزقة، جنود الثروة، ولذوي القلوب الغليظة الذين يمتلئون شركات عبر وطنية مهينة للكرامة الإنسانية ومدمرة، أطاحت بحكومات وأشعلت حروبا بين بلدان صديقة وأهدرت موارد بلداننا.

لم نأت إلى هنا للشكوى من تلك الأيام المخزية. ولسنا هنا أيضا لتتشبث بأعجاد الماضي. بل على العكس، جئنا لنعرب عن رغبتنا الشديدة في أن نعمل معا من أجل حاضر كريم ومستقبل آمن لمن يموتون اليوم من الجوع والعطش والبرد ومن أمراض يمكن الوقاية منها ومعالجتها. وتنبعث أصواتنا اليوم من جذورنا وثقافتنا وتقاليدنا، وعن أمريكا اللاتينية المتكاملة مع العالم وذات الإحساس الجديد بالإخاء، وذلك بهدف جعل حياة شعوبنا أكثر إنسانية وإثراء.

يجب أن نسعى إلى تحقيق عالم متعدد الأقطاب، تعزز فيه الثقافات بعضها بعضا بدلا من أن تواجه بعضها بعضا، ويعزز فيه الإنتاج الإقليمي السلم والرخاء في العالم لإنقاذ أجيال الحاضر والمستقبل من البلاء الرهيب المتمثل في الصراعات الكبرى الجديدة. فلنحدد التزامنا، بلا ارتياب، وبالكرامة المتأصلة التي منحها الله لكل إنسان.

إننا في باراغواي، وهي بلد صغير ولكن له كرامة، نبذل جهدا كبيرا لبناء الثقة بين المجتمعات الوطنية والدولية.

وتود باراغواي إعادة التأكيد هنا على تأييدها الكامل لجهود ومطامح جمهورية الصين في تايوان لتصبح عضوا كاملا في المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحتكم إلى مبادئ العالمية الواردة في الميثاق من أجل تحقيق هذه الرغبة المخلصة الشقيقة في تايوان من جانب جمهورية الصين التي طال انتظارها.

وكما قلت في بلدي قبل أسابيع قليلة - وأكرر هنا - يجب اليوم أن تحكم أخلاقيات الأخوة والاحترام المتبادل العلاقات الدولية إذا أريد للإنسانية التقدم نحو سلام دائم يسترشد بحكم القانون والعقلانية.

وبنفس القوة التي ندافع بها عن السلام في العالم أجمع، ندين الإرهاب بكل مظاهره ومصادره. ونحن في باراغواي، قطعنا على أنفسنا عهدا - عهدا مصممون على الوفاء به - لمكافحة مواطن تفريخ الإرهاب، ودعمه المالي، أي الاتجار بالمخدرات. ولن نجيد عن ذلك الالتزام. وبالمثل، نستنكر بشدة العمل الإرهابي الذي وقع ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد بالأمس في ١٩ آب/أغسطس. ونحن نشعر بالحزن لوفاة موظفين بارزين تابعين للأمم المتحدة، من بينهم المواطن البرازيلي المتميز، ومواطن منطقة أمريكا اللاتينية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وعلى هذا المسار، فإننا في باراغواي نقوم بتفكيك الجريمة المنظمة وغسل الأموال، بصرف النظر عن يروج لتلك الجرائم، أو يخفيها، أو يرتكبها.

وأؤكد من جديد أن بلدنا لن يكون بعد الآن جسرا، أو ممرا أو وجهة نهائية لتلك العمليات الإجرامية. وبنفس النشاط الذي نواجه به الجريمة وعدم المشروعية، نؤكد من جديد التزامنا الثابت باحترام حقوق الإنسان، وهو جزء متزايد الأهمية في سياساتنا الداخلية والخارجية، يعزز التمتع التام بالحرية العامة والفردية لشعوب العالم.

المرتكز الأساسي بوجود اقتصاد إنساني ويحفظ الكرامة الإنسانية. إن العالم الذي يمر بأزمة يحتاج إلى النزعة الإنسانية وليس إلى الإحسان. إن العالم يسعى إلى التضامن وليس إلى مجرد الصدقة.

لا بد أن نفهم أن إفقار شريحة كبيرة من البشرية يهدد التوازن العالمي بالخطر. صحيح أن بلدانا عديدة قد أصبحت فقيرة للغاية ليس نتيجة لمجرد المؤثرات الخارجية بل أيضا بسبب فساد الزعماء المحليين وإفلاتهم من العقاب ولكنه صحيح أيضا بنفس القدر أنه من دون وجود إيمان أخلاقي في النظام الدولي وقوة إرادة الزعماء لأن يحمداوا الله ويرفضوا أممات الطمع التاريخية للبلدان الغنية، لن يكون العالم الذي سنخلفه لأطفالنا صالحا للحياة.

وللأسف، بينما نصيغ في قاعة السلام العالمي المهية هذه مستقبلا يقوم على المثل والجمهوريات الفاضلة، لم نتوصل إلى سبيل لإنهاء الحرب، وذلك لأن سباق التسلح مستمر والفقر يتزايد في مختلف مناطق العالم. ومما يشمل التكرار، أنه يتعين علينا، بوصفنا زعماء بلدانا، العزوف عن التكلم بلغة الأصدقاء والأعداء، فهذا ما يترك أثرا موهنا ومدمرا. يجب أن نستخدم تلك الطاقة وتلك الموارد في كفالة تنمية اجتماعية عادلة في البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية. وبدون مشاركة تعددية وعادلة في قرارات السياسة الدولية الحاسمة التي تُناقش هنا في منظمنا، وبدون الالتزام بتعددية الأطراف، حتما ستخفق الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، في تحقيق هدفهما النبيل المتمثل في حفظ السلام في العالم.

وفي هذا السياق، تدعم باراغواي مطامح أمريكا اللاتينية وقارات أخرى في أن تُمثل في مجلس الأمن، الذي سيخدم وجود البرازيل فيه بوصفها عضوا دائما المصالح الكبرى والمشروعة لمنطقتنا.

السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كرزاي** (تكلم بالانكليزية): ليس هناك واقع أكثر ظلما من إخماد صوت أمة. وقد ظلت أفغانستان لزمن طويل أمة مخمدا صوتها، بلدا بغير صوت. وبعد عقود من إخماد صوت أمتنا، بدأ يسمع لها صوت. وأفغانستان، وهي تستعيد عافيتها بعد خروجها من مأساة الحرب والدمار، عاقدة العزم على عكس آثار المعاناة التي تحملتها طويلا.

لقد تغير الكثير في أفغانستان خلال العامين الماضيين. لكن ما من تغيير بلغ ذلك القدر من الحسم وسرعة الانتشار مثل استجابة شعب أفغانستان المفعمة بالحياة للتطورات التي وقعت مؤخرا في بلدنا. وأنا لا أجد مشهدا أكثر مكافأة من مشهد بناتنا وأولادنا الصغار وهم يندفعون نحو المدارس كل صباح. ولا أجد شيئا أكثر جاذبية للاهتمام من صحبة الشيوخ الممثلين الذين يجيئون إلى كابل من مناطق قسية في البلد لمناقشة أولوياتهم بالنسبة لإعادة البناء. وبالمثل، ليس هناك ما هو أكثر إثارة للحماس من المشاركة النشطة للأفغان، رجالا ونساء، في عملية التشاور العام لوضع الدستور الجديد.

ومن المشاورات العامة التي أجريت فيما يتصل بعملية وضع الدستور، نعرف أن شعب أفغانستان يريد دولة حديثة موحدة ملتزمة بالقيم الإسلامية والحفاظ على السلم والوحدة الوطنية، دولة تكفل الأمن لكل مواطنيها، وتنفذ العدالة وحكم القانون وتنشر الازدهار. وكما هو الحال في أي مجتمع في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، تمثل الحاجة إلى الأمن وإلى إزالة خطر السلاح والفصائل المسلحة مسألة ملحة بالنسبة لجميع الأفغان. إن شعبنا يطلب إنشاء مؤسسات وطنية ومقتدرة حقا، على الأخص الجيش

إن الكفاح من أجل الحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية والسلام العالمي سيكون بلا فائدة إذا لم نواجه بشكل أكثر مسؤولية التحديات التي يفرضها الحفاظ على بيتنا. فلنسع إلى تحقيق رفاهية شعوبنا اليوم، على ألا ننسى أن أطفالنا سيعيشون على هذا الكوكب غدا. ونحن في باراغواي، وأمريكا اللاتينية، مصرون على أن نكون مناصرين فعالين ومحظطين لمصير مشترك يتسم بالمسؤولية والعدالة والمساواة.

في الختام، لعل النظام العالمي الجديد يكون أكثر إنسانية، ودعما، ومسؤولية وشراسة، ولعل هدفه الأساسي يكون تعزيز التنمية، وتقديم ورفاه كل شعوب الأرض في مناخ يكون حقا أكثر عدالة وإنصافا وتوازنا. ونسأل الله أن يسبغ نعمه علينا، ونرجو أن نبني معا السلام الذي يحتاجه أطفالنا والأجيال المقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على الخطاب الذي أدلى به.

اصطُحِب السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية أفغانستان.

اصطُحِب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

الدولة، وسيبدأ تنفيذ البرنامج بكل نشاط في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بمساعدة من اليابان.

إن الدستور هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. وبمقتضى اتفاق بون، كُلفت حكومتني بالمهمة التاريخية المتمثلة في إعطاء أفغانستان دستوراً جديداً. وقد أكملت اللجنة المكلفة بصياغة مسودة الدستور مهمتها للتو. وستقدم مسودة الدستور في كانون الأول/ديسمبر لإقراره من قبل مجلس دستوري موسع يمثل الشعب الأفغاني، وهو ما يسمى بلغتنا اللويا جرجا. واستمر أيضاً العمل في إصلاح النظام القضائي وصياغة قوانين ثانوية جديدة، وتم التوصل إلى إنجازات هامة خلال الشهور القليلة الماضية. وأما القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية والمصارف، فقد تم للتو اعتمادها رسمياً.

وحيث أننا بدأنا من نقطة ما دون الصفر، فإن تحقيق أفغانستان لنمو اقتصادي بمعدل ٣٠ في المائة العام الماضي هو بداية تبشر بالخير. وبما أننا ملتزمون باقتصاد السوق المفتوح واعتبار القطاع الخاص محركاً حقيقياً للنمو، فإننا بادرننا بنشاط إلى إرساء الأطر القانونية والمالية المطلوبة لتهيئة بيئة ملائمة للقطاع الخاص. وقوانيننا المعتمدة حديثاً والتي تنظم الاستثمار والمصارف وحقوق الملكية والعملية الجديدة المستقرة والإصلاحات الإدارية تشكّل الأرضية الحرة والملائمة للنمو الاقتصادي السريع. وأفغانستان مفتوحة اليوم للنشاط الاقتصادي على نحو غير مسبوق.

لقد كانت أفغانستان في الماضي مركزاً لخطر عالمي هو الإرهاب. ورؤيتنا لمستقبل أفغانستان هي أن تكون مركزاً للفرص الاقتصادية. إننا لا نسمي بلدنا غير ساحلي، بل جسراً برياً. فأفغانستان تربط جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي حقيقة أعطتها جاذبية خاصة بالنسبة للمهتمين بالجغرافيا والاستراتيجية. وقد حان الأوان

والشرطة. يريد الأفغان مؤسسات دولة تعمل بكفاءة مهنية وتكون ممثلة للجميع، وإدارة كفؤة خالية من الفساد. ويريد الشعب الأفغاني التسامح إزاء الأديان الأخرى، وحماية حقوق الإنسان، والعمل الإيجابي لتعزيز حقوق المرأة.

منذ أن خاطبت الجمعية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، خطت أفغانستان خطوات كبيرة على طريق إعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب. وبينما قد لا يكون الاستقرار التام قد تحقق بعد، فإن أفغانستان اليوم أكثر استقراراً وأكثر سلماً مما كانت عليه في أية فترة أخرى في تاريخها القريب. إذ قامت القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية بعمل كبير لتأمين عاصمة الدولة، ويرجع الفضل في ذلك إلى البلدان المساهمة. وهذا هو السبب، بشكل جزئي، في أن أناساً من مناطق أخرى من البلد طلبوا توسيع نطاق القوة إلى مناطقهم أيضاً. ونحن نعتبر قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بتولي قيادة القوة في كابل تطوراً إيجابياً. وقد رحب الشعب الأفغاني أيضاً بأفرقة إعادة البناء الريفية التي تدعمها الدول الأعضاء في التحالف. إن إعادة البناء والأمن يرتبط كل منهما بالآخر، ونحن واثقون تماماً بأن أية قوات تكفل الاستقرار، بصرف النظر عن العلم الذي ترفعه، ستكون محل ترحيب في أنحاء أفغانستان.

ومع ذلك، نعترف بأن توفير الأمن لشعب أفغانستان هو في نهاية الأمر مسؤوليتنا. ونحن نشعر بالامتنان للمجتمع الدولي، والولايات المتحدة وألمانيا، على وجه الخصوص، على بذل جهود مصممة لمساعدتنا على بدء عملية إعادة بناء مؤسساتنا الأمنية، أي الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية.

وبعد القيام بعملية إعادة تشكيل شاقّة، أكملنا للتو إصلاح وزارة الدفاع. وتمهد هذه الخطوة الآن الطريق لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على نطاق



خاصة في قلوبنا. فشعبنا سيتذكر دائما الاستقبال الحار الذي حظي به من أشقائه وشقيقاته في باكستان وإيران. بالإضافة إلى ذلك، للأمم العام كوفي عنان وممثله الخاص الأخضر الإبراهيمي مكانة خاصة في قلوب الأفغانيين. ونحن نشعر بالامتنان البالغ لاهتمامهما الصادق بأفغانستان.

وإذ ندرك حالتنا الجديدة والفرص المتاحة اليوم، نحن مصممون على إقامة علاقات صداقة ودية وتمدنية وبنّاءة مع بلدان العالم. وما زلنا نمد يد الصداقة بإخلاص إلى باكستان وإلى سائر جيراننا على أساس الحاجة إلى إقامة علاقة متحضرة. ولن نسمح أبدا باستخدام أراضيها ضد أي بلد آخر، ونتوقع بأن نتلقى المعاملة بالمثل.

إننا نشعر بالقلق العميق حيال الخسائر في الأرواح البريئة في فلسطين وإسرائيل. ونؤيد أعمال حق إخواننا وأخواننا في فلسطين في تقرير المصير.

ونحن نلتزم التزاما كاملا بأن نظل شريكا ثابتا مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب.

إن جميع الإنجازات التي سردتها للتو ليست سوى بداية جيدة. والتحدي يتمثل في مواصلة السير على هذا الطريق، ويعتمد ذلك ليس على التصميم الراسخ للشعب الأفغاني فحسب، بل أيضا على استمرار مشاركة المجتمع الدولي.

وفي حين أن الإنجازات كبيرة، وأن التحديات لا بد منها، أود أن أشير الآن وفي هذا الحفل، إلى تهديد قد تترتب عليه مخاطر شديدة ألا وهو التهديد المستمر للإرهاب. ومع أن الأزمة في أفغانستان قد انتهت، إلا أن تهديد قوى العنف ما زال قائما. فالإرهاب الذي يتخذ أشكالا مختلفة، مثل تسلل المقاتلين وتعليم الكراهية في المدارس المتقنعة، إلا أنه ما زال يتغلغل في مجال السلام والرفاهية الذي نريد ضمانه لأفغانستان.

للاستفادة من هذه الميزة الكبيرة لأفغانستان في تسهيل التجارة والنشاط الاقتصادي.

وتهدف حكومة أفغانستان، عن طريق برامج على مستوى الدولة من قبيل برنامج التضامن الوطني، إلى إعادة تعمير القرى والمنازل. ولعله لا توجد أولوية بين مطالب الشعب الأفغاني أهم من توفير التعليم. واليوم، ولحسن الحظ، فإن حوالي ٤٠ في المائة من الطلاب والمدرسين في التعليم الابتدائي والثانوي من الإناث. وهذا ارتفاع هائل من النسبة التي ناهزت الصفر، والتي ورثناها من الطالبان. لقد نُشرت ملايين الكتب المدرسية، ويجري بناء المدارس بوتيرة أعلى من أي وقت مضى، ولكن في مجال توفير خدمات أخرى، فإن الحاجة تفوق بكثير قدراتنا على توفيرها.

إن مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها ما زالت مستمرة. فنحن نرى صلة مباشرة بين الإرهاب والمخدرات، ومن مصلحتنا الوطنية أن نكافح الاثنين. فهما تحديان يتجاوزان الحدود الوطنية. ونحن في المنطقة والمجتمع الدولي يجب أن نتخذ القرار الاستراتيجي بروح الشراكة الحقة لمكافحة الآفتين على السواء.

وبما أننا نعترف أن الطريق الذي ينتظر أفغانستان طويل وشاق، فإننا ندرك أن منجزات كبيرة تحققت في العامين الماضيين. وشعب أفغانستان ممتن للمجتمع الدولي على دعمه الحاسم. وفي حين أن البلدان التي مدت يد الصداقة إلى أفغانستان أكثر بكثير من أن تُشكر بالاسم، فلن يكون من الإنصاف عدم توجيه شكر خاص إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. لقد قادت الولايات المتحدة المجتمع الدولي فصارت مثلا يُحتذى به لدى تقديم الدعم لأفغانستان. والمساعدات الإضافية التي قُدمت لنا بموجب مبادرة النجاح المعجل ستساهم مساهمة كبيرة في إعادة بناء بلادنا. ولجيران أفغانستان أيضا مكانة

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فلاديمير فورونين، رئيس جمهورية مولدوفا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس فورونين** (تكلم بالرومانية، الترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في البداية، اسمحو لي بأن أهنئ الأورابل حوليان هنت بمناسبة انتخابه لهذا المنصب الهام، رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة - أكثر المنظمات تمثيلاً وهيبه في العالم. وأنا على اقتناع بأن انتخابه اعترافاً بإنجازات البلد الذي يمثله وبمناقبه الشخصية.

واسمحو لي أيضاً بأن أعرب عن امتناني للسيد يان كافان، لما تحلى به من مسؤولية في أدائه لمهامه بصفته رئيساً للدورة السابقة.

ولا بد لي أيضاً من أن أثنى على الدور الرائع الذي يؤديه الأمين العام، السيد كوفي عنان، في تعزيز سلطة وكفاءة الأمم المتحدة، خصوصاً في سياق تلك الأحداث الدراماتيكية التي واجهها المجتمع الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية. لقد كانت الأمم المتحدة وستظل بالنسبة للعالم أجمع المنظمة التي تخدم المثل النبيلة المتمثلة في السلام والمساواة والرخاء الاقتصادي لشعوب الأرض.

لقد بذل المجتمع الدولي جهوداً هائلة لضمان أن يُنظر إلى الظواهر الغريبة على روح وتطلعات العالم المعاصر، مثل الفقر والقمع والإرهاب ومخاطر الكارثة التكنولوجية، باعتبارها أسباباً للقلق العام أدت بدورها إلى تعبئة كل قوى الأمم. ونحن نعرف كيف تقدم المجتمع الدولي من مجرد اعتماد إعلانات إنسانية عاطفية إلى إقامة مؤسسات ومنظمات لا تقوم الآن بتحليل مختلف المشاكل بفعالية

إن الإسلام، وهو دين شامل، لا يوجد فيه قطعاً أي مكان للإرهاب. ودعاة الكراهية الذين يبشرون بالقتل باسم الدين والذين يلحقون الأذى بسمة الإسلام وطهارة المدارس الدينية هم أعداء الإسلام. إنهم يعملون ضد كل تعاليم الإسلام وهي تحديد السلام والتسامح والرحمة والعدالة الاجتماعية وصلاح البشرية.

والإرهابيون يهدفون إلى إلحاق الأذى بأفغانستان، وهي دولة مسلمة ورعة وتمقت التطرف. والإرهابيون يشكلون خطراً على عملية إعادة بناء أفغانستان، وهم يرون نجاح العملية فشلاً لهم، ولذلك يفعلون كل ما في وسعهم لتخريب عملية إعادة التعمير. ويجب أن يوضع حد لذلك وأن تُهزم القوى والأفكار الداعية إلى العنف في المنطقة. إن الإرهاب اليوم يضرّ بحكومات المنطقة ويجب أن تتوقف الحكومات عن استخدام التطرف كأداة سياسية. وإذا استمر الإرهاب في هذا الجزء من العالم، فلن تكون أفغانستان أو جيرانها، وفي الحقيقة لن يكون العالم بأسره، في مأمن منه.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية أفغانستان على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد فلاديمير فورونين، رئيس جمهورية مولدوفا**

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية مولدوفا.

اصطحب السيد فلاديمير فورونين، رئيس جمهورية مولدوفا، إلى داخل قاعة الجمعية.

إنني لم أبدأ ببيان هذه الاعتبارات بمحض المصادفة. لقد فعلت ذلك في مستهل البيان لأنه بهذا النهج وحده يمكن إلى حد كبير تهيئة أسباب النجاح للدولة التي أمثلها.

لقد انطلقت مولدوفا على طريق التنمية المستقلة منذ ١٢ عاماً. وكانت مشكلة ترانسديستري المزمنة، وتعثر برامج التصنيع والركود الاقتصادي، والفقر، والترعات القومية والانفصالية، هي السمة المميزة لبلدنا.

ويجري تنفيذ سياسة "الخطوة الأولى" في مولدوفا في مجالين فائقي الأهمية. أولاً، هناك مشكلة التسوية الترانسدنيستريّة. وإننا ندرك الطبيعة الجوهرية للدوافع الكامنة في لب هذا الصراع المستمر منذ ١٠ سنوات. واقترحنا، كطريقة أساسية لحل هذه التناقضات، وضع دستور جديد للدولة وإقراره من خلال الجهود المشتركة. وتمسك في مشروع النص الذي يجري إعداده حالياً بالتخلي عن وضع الدولة المركزية، الذي لا يأخذ السمات الخاصة المحددة للمنطقة الترانسدنيستريّة في الحسبان. وتتخذ من مبادئ التنظيم الاتحادي لبلدنا، الذي يأخذ في اعتباره المصالح الطويلة الأجل لكل مناطق مولدوفا، أساساً لمشروع الدولة الجديدة.

وبغية إزالة آثار هوس الترعات القومية التي كانت سمة أساسية لفترة أوائل التسعينيات، وانقسم بسببها المجتمع والبلد، أعلنت مولدوفا عزمها على بناء مجتمع متعدد الأعراق، متجانس وقائم على مبادئ التحرر والتعددية العرقية واللغوية. وأعتقد أن هذه السياسة تحديداً تتفق مع التوجهات التكاملية التي تحمل محل الترعات والاتجاهات الانعزالية والانفصالية.

إن الوحدة في التنوع هي مبدأ سياستنا اليوم، كما أنها شعار الرئاسة المولدوفية في مجلس أوروبا. ونحن على اقتناع راسخ بأن تلك التحولات ستكون الأساس السليم

فحسب، بل تعمل أيضاً من أجل تصحيح أخطاء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أينما وقعت.

وتلقى التهديدات العالمية رفضاً عالمياً، وتواجه الفوضى والدمار بمقاومة أقوى من ذي قبل بأخلاقيات متكاملة وتكنولوجيا جديدة لتنظيم علاقات دولية تقوم على قيم الحضارة الإنسانية، التي تتخطى الحدود الوطنية، وعالمية مبادئ الديمقراطية والحريات المدنية والحياة ذاتها.

إن مؤتمر قمة الألفية الذي يمثل بداية عهد جديد ومؤتمرات القمة المعقودة في روما ومونتيري والدوحة وجوهانسبرغ، تؤذن بمولد نظام جديد للأولويات العالمية يستهدف منع وتحييد الأخطار المحتملة. ومن الواضح أن ذلك النظام لا يترك مجالاً كبيراً لحل المشاكل الفردية للدول ذات السيادة، ويفتح الطريق على نحو متزايد لاستخدام الآليات الدولية لهذا الغرض. وهذا النظام، الذي يكتسب مكانة متزايدة في السياسات الحديثة، هو الذي يحدد الآن السياق الجديد للعلاقة بين الدول والمؤسسات الدولية، ويستبعد اتجاه التبعية من أجل التبرج الرخيص الذي تسلكه النخب الوطنية إزاء المساعدات الدولية، ويتطلب نهجاً مسؤولاً وحاسماً فيما يتعلق بمسألة إصلاح اقتصاداتنا ووضع معايير اجتماعية وسياسية حديثة.

ولا شك في أننا ندخل الآن قرناً للتكامل، وعهداً تُزال فيه الحواجز التقليدية بين الدول. ومع ذلك، فهو عهد قد تفضي فيه المصالح المحلية لبعض البلدان إلى تحقيق مصالح للمجتمع كله. لذلك، مما له أهمية قصوى أن نعي أن المرحلة الحالية من العولمة لن تُحَيِّب رجاءنا إذا ما كانت المبادرة لاتخاذ الخطوة الأولى على طريق التكامل - تكامل القيم والمعايير تعود إلى الدول نفسها - وتلك مهمة جديدة من حيث المبدأ علينا جميعاً - نحن رؤساء الدول والسياسيين.

مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف ويعبر عن مصالح كل المجموعات الإقليمية. وأطالب، وأنا على دراية تامة بصعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية، جميع الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل قصارى جهدهم لاعتماد قرار حاسم لتحقيق هذه الغاية.

وتؤيد جمهورية مولدوفا أيضا فكرة استعادة دور الجمعية العامة بصفتها أهم هيئة تمثيلية وتداولية في الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار نفسه، أرى أن هناك حاجة إلى زيادة تعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته الهيئة المنسقة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. وأنا متأكد من أن زيادة تطوير مؤسسات وهيكل الأمم المتحدة ستكون أفضل دليل على قابلية مبادئ المنظمة للتطبيق، وعلى هيئتها المتنامية ودورها القيادي في العالم. وأعرب عن الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من شغل مكانها في طليعة التطورات الإيجابية الجارية في الوقت الحاضر.

وأعرب عن اقتناعي الراسخ بأن إجراءات الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة ستجرى بروح من التعاون المخلص والتضامن، كي يتسنى لممثلي جميع الدول أن يبذلوا جهودا متواصلة لتحقيق الأهداف النبيلة المتمثلة في السلام والاستقرار والرخاء.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر، باسم الجمعية العامة، رئيس جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فلاديمير فورونين، رئيس جمهورية مولدوفا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد فرانسيسكو غويلرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية السلفادور.

والوحيد لحل المشاكل الداخلية للدولة المولدوفية والمشاكل المتعلقة بالأمن الإقليمي.

وفي المقام الثاني، أعلنت جمهورية مولدوفا أنها تعتبر طريق التكامل الأوروبي استراتيجية وطنية ذات أولوية للدولة. ونعي تماما وعورة ذلك الطريق والمسؤولية التي يقتضيها، لكننا، في الوقت نفسه، نعلنها بقوة أن ذلك يمثل في الأساس خيارا سياسيا واقتصاديا داخليا لمولدوفا. ونعرف أن هذا الخيار يتطلب تعزيزا شاملا وفعالا لمؤسسات اقتصاد السوق، وتقدم مسيرة الإصلاحات الديمقراطية وتطوير المجتمع المدني والمجال الاجتماعي. ولكن، مهما كانت صعوبة المهمة التي تنتظرنا، فإننا نأمل أن يفضي قرارنا، بمرور الوقت، إلى تحقيق إجماع وطني.

إن السلم والأمن في كوكبنا يمكن أن يشكلا ضمانا لاتخاذ كل الدول موقفا مشتركا إزاء الاعتراف بالمعايير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية الحديثة. ومن الواضح أنه ما من سبيل آخر. لقد أصبحت البشرية في الوقت الحاضر أكثر ضعفا من أي وقت مضى إزاء الأزمات والكوارث من كل حجم ودرجة. ولهذا السبب لا توجد للحضارة في الوقت الحاضر، ولا ينبغي أن تكون لها، أي مشاكل محلية؛ وليست لها أية أركان مظلمة ولا ينبغي أن تكون لها، حيث يمكن للإرهاب والقمع والتحدي وازدراء رأي المجتمع الدولي أن يزدهر، على غرار ما عليه الحال في الدفينة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي تشكيل هذا الموقف، يقوم مجلس الأمن بأهم الأدوار. وفي هذا السياق، أعرب عن تأييدي لفكرة جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا. وتوافق جمهورية مولدوفا على زيادة عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن بأعداد معقولة، الأمر الذي من شأنه أن يؤكد كذلك

ومنذ فترة تزيد قليلا عن العقد، لم تكن أماننا أي فرصة للوفاء بالتزاماتنا المالية. إذ فاقت ديوننا قدرتنا على السداد. ومنذ ١٢ سنة ليس إلا، بدأ وكأنه ليس هناك مستقبل للسلفادور، هذا البلد الفقير الصغير المكتظ بالسكان والمدين، والذي يعتمد على الزراعة، والمنكوب بالكوارث الطبيعية والمنغمس في صراع مسلح واسع النطاق. وبدأ أن العنف، إضافة إلى حقائق التخلف الإنمائي الصعبة، يحكمان علينا بالدوران في حلقة مفرغة خالية من الأمل.

إننا اليوم بلد مختلف. نتطلع إلى المستقبل بثقة، لأننا اكتشفنا قدراتنا. وفي فترة إثني عشرة سنة فقط، خفضنا الفقر بنسبة النصف، أي من ٦٠ في المائة من سكاننا في عام ١٩٩١، إلى ٣٣ في المائة في الوقت الحاضر. وكان ٣٠ في المائة من سكاننا يعيشون في فقر مدقع. واليوم تعيش نصف هذه النسبة فقط، أي ١٥ في المائة في حالة عوز شديد. لقد أثرت جهودنا تأثيرا مباشرا على مستوى معيشة جميع مواطنينا. ومنذ اثني عشرة سنة مضت، كان ٢٥ في المائة من السلفادوريين لا يعرفون القراءة أو الكتابة. ويبلغ هذا الرقم الآن ١٣ في المائة. وكان معدل وفيات الأطفال حينئذ ٤٥ من كل ١٠٠٠ ولادة، ويقف الرقم الآن في ٢٥ من كل ١٠٠٠ ولادة.

لقد حققنا كل ذلك بفضل تكريس جهودنا لتلبية الاحتياجات الملحة لشعبنا. وبغية الربط بين مدننا المنعزلة قمنا ببناء كيلومتر واحد من الطرق في كل يوم على مدى الأربع سنوات الماضية. وقمنا أيضا ببناء ثلاث مدارس في كل يوم في الفترة نفسها كي يتسنى لنا أن نُعلّم أفقر أطفالنا. وبالمثل، قمنا ببناء ١٠٦ مساكن في كل يوم للأسر المنخفضة الدخل. وقمنا ببناء مركز صحي جديد كل خمسة أيام.

وبعد أن كنا نعتمد في يوم من الأيام اعتمادا تاما على الزراعة، أصبحنا في الوقت الحاضر نحتل المرتبة الثالثة

اصطُحِب السيد فرانسيسكو غويلرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يُشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة، بفخامة السيد فرانسيسكو غويلرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس فلوريس بيريز (تكلم بالاسبانية):** قبل أن أتصدى للقضايا الملحة المعروضة على المجتمع الدولي وأوضح موقفنا بشأن القضايا التي جرت مناقشتها هنا، أود أن أبدأ بالإشارة إلى المثل المموس الذي يقدمه بلدي.

في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تلقى شعب وحكومة السلفادور رسالة رسمية من الأمين العام يبلغنا فيها باكتمال مهمة التحقق التي قامت بها الأمم المتحدة بشأن اتفاق السلام الذي وضع نهاية لـ ١٣ سنة من الحرب في بلدنا. لقد انقضى أحد عشر عاما منذ أن وضع ذلك الاتفاق التاريخي للسلام نهاية للصراع المسلح الذي حطم بلدنا لفترة تزيد على عقد من الزمان.

وقبل الحرب كنا بلدا فقيرا. وكان ٦٠ في المائة من مواطنينا يعيشون تحت خط الفقر. ووجهت الطبيعة أيضا ضربات موجعة لبلدنا. وتعين على كل جيل من السلفادوريين أن يعيد بناء حياته لأنه طوال تاريخنا، لم تمر فترة ٢٥ سنة من دون أن تقع كارثة طبيعية كبرى. وبلدنا مكتظ بالسكان أيضا، حيث يعيش ما يزيد عن ستة ملايين نسمة في مساحة تبلغ ٢١ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وبذلك يكون بلدنا واحدا من أكثر البلدان كثافة سكانية في القارة الأمريكية. وبما أننا نعتمد اعتمادا تاما على الزراعة، فقد ظلت تقلبات أسعار البن والسكر تحدد دائما إمكانيات التنمية عندنا.

تناولت بالتفصيل التطورات التي حدثت في بلدي في السنوات الأخيرة لأنه يبدو لي أننا في السلفادور اكتشفنا طريقة فعالة ليس لحل الصراع العنيف فحسب، وإنما لمكافحة الفقر أيضا. وهذه الوسائل، التي يبحث المجتمع الدولي عنها لمواجهة تعقيدات عالمنا، تقوم على المبادئ المعمول بها عالميا. وبالتالي، إن فهم حالة السلفادور يعني فهم الإمكانيات الجديدة للدول الأخرى وحلول المشاكل الأخرى.

إن أهم تحديين يواجهان الأمة هما أن تتعلم كيف تعيش، وأن تفهم لماذا نحن أحياء. والتحدي الأول تحد عملي تماما، يتطلب معرفة أساليب تسيير العالم الحديث - كيف يعمل وما هي الفرص المتاحة لبلد فقير في عالم يتطور بسرعة. والتحدي الثاني أمر نظري تماما، لكنه هام لهذا السبب، لأننا لا نستطيع تنمية إحساس بالغاية يتيح لنا توجيه طاقات المجتمع نحو هدف وطني إلا عندما يتضح لنا معنى حياتنا المشتركة.

ومن المفارقات ذات الأهمية الكبرى أنه تعين علينا، نحن السلفادوريين، كسي نشعر بالتزامنا تجاه المستقبل، أن ننقب عن التقاليد التي أعطتنا كياننا في الماضي. وعندما وجدنا أنفسنا في طريق الحرب المسدود، كان علينا أن نعيد التفكير في مصيرنا. وبالرغم من معاناتنا، كانت لدينا كل الموارد التي احتجنا إليها للتحرك قدما: الموهبة، والطاقة، والخبرة، والإخلاص والإرادة. وكانت لدينا الحكمة لتجنب مخاطر المستقبل والشجاعة لمواجهة تحديات الحاضر.

والمبدأ الأساسي الذي بنينا عليه بلدنا هو أن كل سلفادوري له حق الحصول على الحقيقة. وفي كل جزء من أجزاء بلدنا، يمكن لكل سلفادوري أن يتكلم بحرية، وأن يعرب عن رأيه دون أي قيد يقوم على أساس مركزه. وعلى أساس آراء مواطنينا بنينا السلفادور الجديدة. وقررنا أنه، إذا

من بين بلدان أمريكا اللاتينية البالغ عددها ٢٤، من حيث زيادة الصادرات. وخلال عقد التسعينات الصعب من القرن الماضي تمكنا من تحقيق نمو بمعدل أسرع بكثير من معدل إقليمنا كله. وأصبحنا الآن نحتل المرتبة الثانية من بين بلدان أمريكا اللاتينية في ما يتصل بالنمو الاقتصادي.

وبالرغم من العبء الضخم الذي تفرضه إعادة البناء بعد الزلازل التي وقعت في عام ٢٠٠١، ظللنا عاما بعد عام نخفض العجز في ميزانيتنا. ووصلنا به إلى أقل من ١ في المائة في عام ٢٠٠٤. وهذا مكننا من السيطرة على التضخم، وتخفيض معدله من ٣٠ في المائة إلى ٢ في المائة هذا العام، وذلك لتجنب انخفاض دخل الأسرة. وخطر تخفيض سعر العملة غير وارد مطلقا لدينا، وبعد أن شهدنا ارتفاع أسعار الفائدة إلى أن وصلت ٣٠ في المائة، لدينا اليوم أقل أسعار فائدة مصرفية في منطقتنا - ٦,٨ في المائة. وطوال أحد عشر عاما حتى اليوم، لم تحدث تقلبات في أسعار التبادل، مما مكننا من تحقيق معدل استثمار لا يضاهيه في أمريكا اللاتينية سوى شيلي والمكسيك وبلدي.

وتغيرت الأحوال المعيشية لأبناء السلفادور بشكل كبير. إذ انخفضت معدلات البطالة من ١٣ في المائة إلى ٦,٨ في المائة. وبعد أن كان لدينا ٢٥٠.٠٠٠ خط هاتفي فقط في سنة ١٩٩٢، لدينا الآن ١,٦ مليون خط. والمكاملة التليفونية من السلفادور إلى مقر الأمم المتحدة تكلف أقل مما تكلفه المكاملة من مقر الأمم المتحدة إلى السلفادور. وفي أكثر من عقد بقليل، زاد عدد السيارات إلى أربعة أمثال ما كان عليه. وقد عملنا على زيادة إمدادات المياه وتوفير الكهرباء في المناطق الريفية بنسبة ٥٠ في المائة. وحققنا السلام. وكرسنا طاقاتنا للتنمية الاقتصادية ومواردنا لأفقر الناس بيننا.

في الختام، نود أن نعرب عن حزننا لموت موظفي الأمم المتحدة في بغداد. ونؤكد من جديد حق كل الأمم في أن يكون لها صوت في هذا الحفل. وغياب جمهورية الصين عن مداولات هذا الحفل يمثل رفضاً للتطلعات المشروعة لأمة ينبغي أن تعبر عن نفسها، تماماً كما نفعل نحن في هذه الهيئة ومجتمع الأمم.

لقد أوجز محرر الأمريكيتين، بكلمات أكثر بلاغة من كلماتي، القيم التي يجب أن يستلهمها هذا الحفل ومناقشاتنا هنا، فقال:

”أيها الشعب، لا يمكن لأحد أن يستولي على سيادتك، ما لم يكن ذلك بالعنف وبطريقة غير مشروعة. فليتلاشى ذلك البلد الذي يسعى فيه فرد واحد إلى ممارسة كل السلطات. فذلك سيكون بلداً من العبيد“.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد فرانسيسكو غويلمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ألفونسو بورتيو كابريرا، رئيس جمهورية غواتيمالا**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد ألفونسو بورتيو كابريرا، رئيس جمهورية غواتيمالا إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

كان لهذا أن يصبح حقيقة، سيحتاج إلى ثلاثة مبادئ: الحرية، والعدالة، والحق في الحياة غير القابل للتصرف. والمظاهر المحددة لهذه القيم هي الديمقراطية، والحرية الاقتصادية، وحكم القانون. وهذا لا ينطبق على السلفادور وأبنائها فحسب، وإنما وبنفس القدر، على كل سكان عالمنا. كل إنسان له حق الحصول على الحقيقة. إننا نجد إمكانياتنا الأخلاقية في القدرة البشرية على التفكير العقلاني. ولذلك يجب أن نكون أحراراً.

وفي وقت نتساءل فيه عن دور الأمم المتحدة، يجب أن نذكر بأن المنظمة ولدت لكفالة تلك الحقوق الأساسية. ولا يمكن لهذا الحفل أن يصاب بالشلل في المناقشات عندما يكون تحرير أمة من حكم استبدادي محل البحث. يجب علينا جميعاً أن نعمل في مواجهة القمع. إن الإرهاب إلغاء لكل القيم التي نشاطرها. ونحن نحتاج إلى توافق آراء بشأن القيم التي توحدنا وإلى إرادة متجددة للعمل.

يمكننا أن نناقش إلى ما لا نهاية مسألة العراق والظروف الراهنة للشعب العراقي، لكن ما لا يحتمل أية مناقشة أن هذا الحفل لم يتصرف بطريقة تتناسب مع متطلبات عالم متزايد التعقيد. ويجب أن يعاد التفكير في الأمم المتحدة وتعاد هيكلتها حتى يمكنها أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

إننا، نحن أبناء السلفادور، نتكلم بالتضامن الذي اكتسبناه من تحمل مسؤولياتنا بشكل كامل نحو المجتمع الدولي. ونحن نشارك في إعادة بناء العراق. ونتكلم بالشرعية التي اكتسبناها من أننا كنا ميدان المعركة في آخر صراع من صراعات الحرب الباردة، ونفهم كيف أن وساطة المجتمع الدولي يمكن أن تساعد على إيجاد حل للصراع وتثير الأمل لدى أمة يائسة.

إن غواتيمالا، شأنها شأن البلدان الشقيقة في أمريكا اللاتينية، شهدت فترة مأساوية في نهاية القرن العشرين. وقد اتسمت تلك الفترة بجدول أعمال معقد به العديد من التحديات، بما فيها تحديات دخول عملية العولمة، وبناء السلام مع الالتزام بالعدل وتعزيز الديمقراطية بطريقة تشمل الحكم الرشيد.

وفي ذلك الصدد، سعينا خلال السنوات الأربع الماضية إلى إحراز تقدم في فتح غواتيمالا على العالم وفي جعلها جزءا من تيارات العولمة التقنية والمالية والثقافية. وقد عززنا إشاعة الديمقراطية في المؤسسات والآليات والممارسات والقيم القادرة على المزج بين الحرية والسلطة وبين الفعالية والمساواة. وقد تعهدنا بالرعاية أيضا مفهوم السلام القائم على العدالة واحترام حقوق الإنسان.

إن غواتيمالا بلد لا تزال أمامه مهام تاريخية يتعين إنجازها أو تأجلت بصورة دائمة. وحينما توليت الرئاسة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، صممت على التصدي بشكل شامل لبعض تلك القضايا المعلقة. وقد حررنا بلدنا من قبضة المصالح الاقتصادية القوية. ولا توجد بعد الآن إعفاءات ضريبية تحايي أفرادا. ولم يعد هناك تلاعب بسياسة التجارة على حساب منتجات صغار المزارعين. ويُنظر إلى السياسة الاقتصادية الآن باعتبارها أداة للتنمية الاجتماعية. وبعد قرن من العيش في أسواق مغلقة، تتعرض الابتكارات المحلية الآن للمنافسة.

وقد منحت اتفاقات السلام غواتيمالا برنامجا للتحويل إلى الديمقراطية. وتتطلع هذه الاتفاقات إلى القرن الحادي والعشرين وتشكل اقتراحا لإعادة إنعاش واسع النطاق للتعايش بين الغواتيماليين. ولكن الاتفاقات فرضت علينا تحديا يتمثل في أن نكمل في آن واحد مهمات شتى

ألفونسو بورتيو كابريرا، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بورتيو كابريرا (تكلم بالاسبانية):** جئت

أمام برلمان البشرية هذا لأعرض تقريري الأخير بصفتي رئيسا لدولة تؤمن بالتكافل، دولة السيادة بالنسبة لها ليست باباً مغلقا يفصل بين الأمم، وإنما نافذة مفتوحة توفر لمحة عن كيان كل منها، وتزيد التبادل القائم على الاحترام للخبرات فيما بينها والسعي إلى تحقيق التفاهم والتضامن بين الشعوب.

وحضوري هنا يعكس التزام غواتيمالا بإزاء الأمم المتحدة، التي كان وجودها في بلدي حاسما لتنفيذ اتفاقات السلام التي أبرمت في ١٩٩٦. وبمنحني أيضا فرصة المشاركة في المناقشة بشأن الموضوعات الرئيسية التي تشكل جدول الأعمال الدولي، وفي الوقت نفسه يسمح لي بالإعراب عن تضامنا مع سكان مدينة نيويورك العظيمة بسبب الأحداث المأساوية التي وقعت قبل عامين.

وأود أن أكرر مجددا رفضنا التام للهجوم الغاشم على مقر الأمم المتحدة في بغداد، والذي حدث قبل أسابيع قليلة. ونحن نأسف بوجه خاص لفقدان مسؤولين ذوي قيمة في المنظمة بمن فيهم سيرجيو فييرا دي ميلو المقرر.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية، على قيادته المستنيرة للدورة السابقة. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ بإخلاص شديد السيد جوليان هنت على توليه رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ويسرنا أن نرى ممثلا متميزا لمنطقتنا يحتل هذا المنصب المهم. ولا يتطرق إلينا شك في أنه بقدراته المجرية وخبرته المعروفة جيدا، سيتمكن من إحراز نجاح كبير في إدارة مداولاتنا.



التقليدية للنمو والعمالة بضعف، والتغيرات اللازمة في الإنتاج تجري ببطء. ولذلك بذلنا جهدا هائلا من أجل استقرار الاقتصاد ونفذنا تدابير طارئة، مثل توفير الإمدادات الزراعية لصغار المزارعين لكي يتمكنوا من الحفاظ على قدرتهم الإنتاجية.

إن قضية تغيير عملية الإنتاج حساسة لدرجة أنها كانت من العوامل التي أسهمت في نشوب الحرب الأهلية التي ظلت مندلعة لما يقرب من ٤٠ عاما خلال القرن الماضي. وإقرارا بإلحاح القضية، استحدثت آليات للمصالحة تشارك فيها جميع القطاعات في مسعى لتحديد سياسات البلد الاستراتيجية بما في ذلك في مجالي التنمية الاقتصادية والريفية.

وقد حقق شعبنا إنجازات كبيرة في مجال المشاركة في السنوات الثلاث الماضية. ونفذنا أهم إصلاح في البلد بتطبيق اللامركزية في مؤسساتنا وتعزيز مجالس التنمية المحلية ومنح سلطات ومهام أكبر للحكومات البلدية. وأعيد إلى السكان الأصليين اعتبارهم وهم يستطيعون المشاركة في تحديد مجال مؤسسي جديد راسخ في ثقافتهم ذاتها. ولدى النساء أيضا دور عام متزايد وهن يبتكرن سبلا جديدة للتنظيم.

وتهدف جميع تلك الجهود إلى إعادة حياكة نسيج مجتمعنا الذي مزقته الحرب. والمصالحة مهمة أساسية في ذلك الصدد، ويجب أن تهيئ الحكومة مناخا مواتيا يمكن من تحقيق المصالحة. ولذلك تعهدت بالتزامات دولية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك أيضا بدأنا في تنفيذ برنامج تعويض يشمل تقديم تعويضات إلى أسر أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ من ضحايا الحرب ومعظمهم من السكان الأصليين. ونأمل أيضا أن ينشئ المفوض السامي لحقوق الإنسان مكتبا في غواتيمالا.

تتعلق بعمليات تاريخية مختلفة نفذتها مجتمعات أخرى على مراحل.

ويسرني أن أقول إننا أحرزنا نجاحا في عدة مجالات جوهرية. ومع ذلك، يجب أن أقر أيضا بأننا لم نحقق نجاحا في مجالات أخرى أو تصدينا لها على نحو غير ملائم.

وفي وجه معارضة المصالح القوية، بذلنا جهدا مصمما لزيادة معدلات الضرائب. وحققنا مستوى تاريخيا من تحصيل الضرائب، ولكننا لم نحقق الهدف الذي حددناه.

وقد نفذنا أهم إصلاح مالي منذ عام ١٩٤٥ بغية تحديث النظام المصرفي، والحد من مخاطر المضاربة وإعادة النظام إلى أداء مهمته الحقيقية المتمثلة في الوساطة.

وقمنا بتحديث قانون العمل الذي ظل يعاني منذ عام ١٩٤٤ من سلسلة من النكسات، ورفعنا الحد الأدنى للأجور على نحو متساوق. بمعدلها الحقيقي بسرعة غير مسبوقة. وفي المتوسط، يحصل العاملون الآن في الريف على أجر أكثر مما كانوا يحصلون عليه بنسبة ٥٠ في المائة.

وكان تاريخ معدل الأمية لدينا مشينا. ولذلك طبقنا خططا مكنتنا من تخفيض ذلك المعدل إلى ما يقرب من النصف. وأولينا اهتماما خاصا للفتيات الصغيرات. ومن خلال المنح الدراسية وبرامج التغذية في المدارس، خلصنا عشرات الآلاف من الأطفال من عمالة الطفولة. وأصلحنا أيضا المناهج الدراسية لكي ندرج فيها فلسفة اتفاقات السلام. وزدنا بقدر كبير تسجيل التلاميذ في المدارس.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية الأساسية، واجهنا أوجه ضعف هيكلية في المجالات البالغة الأهمية المتمثلة في معدلات وفيات الأمهات والأطفال وكذلك التغذية.

ومع ذلك، يظل هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونحن نعيش في بيئة اقتصادية غير مواتية. وقد أصيبت المحركات

وشفافة تخضع للمراقبة الدقيقة من المجتمع الدولي وتشارك فيها القوى السياسية بلا استثناء. وستحدث هذه المناسبة للمرة الثانية فقط في تاريخنا خلال القرن الماضي.

والالتزام الثاني يتعلق بتنفيذ انتقال منظم للسلطة يحمي الإصلاحات التي بدأت في سياق اتفاقات السلام. ولتحقيق تلك الغاية، عملت مع فريق حكومتي لوضع جدول أعمال أساسي لانتقال السلطة يتضمن كفالة استمرارية البرامج والسياسات وتعزيز المؤسسات المشاركة في عملية السلام.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى بعض القضايا التي سنتناولها أثناء هذه الدورة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أستجيب للتحدي الذي وضعه أماننا الأمين العام هذا الصباح، ألا وهو كيفية إعادة التفكير في دور الأمم المتحدة في هذه الأوقات التي تتسم بحدوث تغييرات أساسية.

وكما قلت من قبل، نحن ندعم تماما الأمم المتحدة بوصفها أكبر المدافعين عن تعددية الأطراف. ونؤيد أيضا على نحو تام قيادة الأمين العام كوفي عنان. ونتفق مع وجهة النظر القائلة بأنه من الحتمي أن نكيف المنظمة مع مقتضيات العولمة. وسندعم أيضا الجهود الهادفة إلى تحسين القدرات الإدارية للأمانة العامة وللترويج لإصلاح الهيئات الحكومية الدولية.

لذلك نعتقد أنه يجب علينا ألا نؤخر جهودنا الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للأعضاء وجعل إجراءاته أكثر شفافية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من الضروري تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي تدعم الأجهزة الرئيسية الثلاثة في منظماتنا بعضها بعضا.

ونكرر معارضتنا لجميع أشكال الإرهاب وندعم العمل الجماعي الذي يقوم به المجتمع الدولي لمكافحة تلك الآفة.

ومع ذلك، لا يزال الإفلات من العقاب مسألة يصعب التغلب عليها. ولا تزال الهيئات القضائية ضعيفة، مما أدى بي إلى وضع تدابير مؤقتة غير مسبوقه لتعزيز القدرات المؤسسية المحلية. وطلبت دعما من الأمم المتحدة لنشئ فوراً لجنة للتحقيق في أمر الجماعات غير القانونية وآليات الأمن السرية، لأن العديد من الجماعات القمعية التي كانت تعمل في الماضي وتحالف الآن مع الجريمة المنظمة، تهدد وترهب الناشطين في مجال حقوق الإنسان والقضاة والصحفيين.

ويجب تعزيز السلطات المدنية إذا أردنا إعادة جميع جوانب الديمقراطية. وكانت جهودنا في ذلك الصدد واضحة. فقد أنشأنا وكالة وطنية مدنية للاستخبارات، فضلا عن هيئة مدنية مسؤولة عن الأمن الرئاسي. ولدينا الآن سياسة دفاع تتسق مع مبادئ الأمن الديمقراطي التي نجت عن حوار مفتوح فيما بين أعضاء مجتمعنا. ووضعنا قوانين لتوفير حرية الحصول على المعلومات ورفع الطابع السري عن السجلات السرية للحكومة، ووضع ضوابط مدنية على مهام الأمن، تشمل مجلسا استشاريا معنيا بالأمن. وتلك الجهود جارية الآن على نحو جيد وينبغي تنفيذها بالكامل في غضون السنوات القليلة القادمة.

ولم يكن الترويج لسياسة السلام سهلا. ولا تزال صدمة الحرب تعوق الثقة في مجتمعنا. وهناك أيضا استقطاب سياسي، نتيجة لوجود جماعات اقتصادية وعسكرية قوية تدافع عن امتيازاتها. ومع ذلك، أصبح الخطر على الحياة البشرية أقل، وتواصل عملية التحول إلى الديمقراطية مضيقا إلى الأمام.

وسأفي بالتزامين أساسيين آخرين في الأيام المتبقية من فترة رئاستي البالغ عددها ١١٤ يوما. أحدهما ضمان أن يتمكن الغواتيماليون من المشاركة في عملية انتخابات حرة

ونؤيد التطلعات المخلصة لثلاثة وعشرين مليون مواطن من سكان جمهورية الصين في تايوان إلى المشاركة في أعمال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. وغواتيمالا، كسائر بلدان أمريكا الوسطى، تعتقد أن تلك التطلعات تمثل قوة دفع إيجابية للسلم والديمقراطية في العالم.

إننا نبذل قصارى جهدها لدعم أوامر الصداقة وحسن الجوار مع دولة بليز من دون المساس بالبحث الدائب عن تسوية سلمية ومشرفة وعادلة ودائمة للتراع بشأن الحدود. ونعرب عن رغبتنا الكاملة في مواصلة السعي، إلى إيجاد حل تفاوضي للتراع في إطار منظمة الدول الأمريكية.

ونكرر تأكيد إخلاصنا ودعمنا للتكامل في أمريكا الوسطى، وكذلك تضامننا مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتزامنا تجاهها.

إننا نعيش في أوقات استثنائية تؤثر على كل بلد من بلداننا وكذلك الأمم المتحدة برمتها. وهذه اللحظات الحرجة تتيح فرصا لإعادة التقييم والتغيير. وآمل أن يمنحنا الله الحكمة لنغتني تلك الفرص وبذلك نتمكن حقا من تذليل العقبات التي صرفت الجنس البشري عن بلوغ مستقبل يميزه التضامن والرفاه المشترك.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

**اصطُحِب السيد، ألفونسو بورتيو كابريرا رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

**خطاب السيدة ميغاواتي سوكارنو بوتري، رئيسة جمهورية إندونيسيا**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة رئيسة جمهورية إندونيسيا.

إننا نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في إيلاء الأولوية للمسألة الأساسية المتمثلة في التنمية. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تكرس جهودها بالتعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لكي تضمن مشاركة كل سكان الأرض في جني فوائد العولمة مشاركة واسعة. ونؤكد على الأهمية القصوى لتوافق آراء مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ.

ونعرب عن خيبة أملنا لعدم حصول تقدم في اجتماع وزراء التجارة الذي عقد مؤخرا في كانكون. ونحن كجزء من مجموعة الواحد والعشرين نلتزم بالعمل على نحو بناء لتقريب مواقف جميع الأطراف بغية إقامة نظام تجاري دولي أكثر انفتاحا وشفافية يتيح فرصا أكبر للبلدان النامية.

كما نؤكد أيضا الحاجة إلى إيلاء المزيد من الأهمية في جدول الأعمال الدولي لوضع المهاجرين والعمال المهاجرين مع التركيز على المهاجرين الذين لا يحملون وثائق ثبوتية، والذين يشكلون مجموعة ضعيفة من حيث الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان.

وأود أن أشير بصورة خاصة إلى موضوع الأطفال وإلى التزام الدول بضمان حقوقهم وحمايتهم. وثمة حالة توافق المقام هي الجهود التي تبذل في سياق اتفاقية حقوق الطفل لجمع شمل ثلاثة أطفال غواتيماليين وأمهم غابرييلا أرياس.

ونحن نؤيد جميع الجهود المبذولة لوضع حد لحلقة العنف المأساوي الذي يبتلى به الشرق الأوسط كما نؤيد تحقيق سلام عادل ودائم في تلك المنطقة التي طالت معاناتها.

ونؤيد المساعي الهادفة إلى استعادة السلم والأمن وسيادة القانون في العراق إضافة إلى استعادة ذلك البلد لسيادته. ونؤيد وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في تلك المهمة.

ودولتنا الوطنية - التي قد لا تكون أكثر الدول في عدم التجانس فحسب، وإنما أكبر دولة أرخبيلية في العالم - أنشئت على أساس التعددية العرقية والعنصرية والدينية والثقافية. ولا يزال شعبنا يعيش حياة يغلب عليها الطابع التقليدي، مبعثراً على طول خط الاستواء في أكثر من ١٧ ٠٠٠ جزيرة. والأزمة المالية الأكثر تدميراً في تاريخ إندونيسيا لم تقم بإشعال نار الفتنة بين المجموعات العرقية فحسب، بل حفزت الحركات الانفصالية في كثير من المناطق. ونحن نفعل كل ما في وسعنا لاحتواء وتهذئة تلك الحركات الانفصالية. وقد أضعفت تلك العملية قدراتنا على تعزيز إنعاش اقتصادنا.

وبدءاً من عام ٢٠٠٢، بينما كنا نناضل للتغلب على تلك الصعوبات، ضرب الإرهاب بعنف على أراضينا. وقد اعتقدنا ولفترة طويلة بأن الإرهاب الدولي لن يمس إندونيسيا لأن لدينا تقليداً يقوم على التسامح حيال الاختلافات الإنسانية. بيد أنه يتوجب علينا أن نواجه الآن حقيقة أن إندونيسيا قد أصبحت هدفاً للإرهاب ونتيجة لذلك عانت من خسائر هائلة في الأرواح. وقد كنا نتساءل عن أسباب تلك الأعمال المروعة. ما هي الأسباب الأساسية، والدوافع والحجج وراءها؟ ما هي علاقتها بشبكات الإرهاب الدولي؟ وأي مسار للعمل ينبغي اتخاذه لمنع تلك الأعمال وردعها والقضاء عليها؟

وقد اعتمدنا مجموعة قوية من القوانين اتقاءً للأخطار التي يمثلها الإرهاب وإزالتها. وقمنا بتسليح هذه الصكوك القانونية المعززة بتفكيك الخلايا الإرهابية في البلد، ويضطلع الادعاء بتقديم أعضاء تلك الخلايا للعدالة. وقد صدرت بحق عدد منهم بالفعل أحكام تتناسب مع جرائمهم.

ويؤيد شعب إندونيسيا، وغالبية من المسلمين، هذه السياسة الوطنية. واتحدت كلمة بعض المنظمات الإسلامية

اصطُحبت السيدة ميغاواتي سو كارنو بوتري، رئيسة جمهورية إندونيسيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميغاواتي سو كارنو بوتري، رئيسة جمهورية إندونيسيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة سو كارنو بوتري (تكلمت بالانكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بلفت نظر الجمعية إلى أنه على الرغم من جوانب القصور ونقاط الضعف التي تعاني منها الأمم المتحدة، يجب الاعتراف بأنها أثبتت مزاياها ومساهماتها ليس من أجل الإنسانية بشكل عام فحسب بل، بشكل خاص، للدول الأعضاء فيها. فقد حافظ هذا الجهاز العالمي على المعايير الدنيا التي يجب على كل دولة أن تحققها بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكل مواطنيها. وقد وضعت الأمم المتحدة قانوناً دولياً ملزماً لكل أعضائها وحاولت جاهدة تطبيقه. كما أنها أيضاً أسست ووضعت قيد التنفيذ طائفة من الصكوك القانونية الملزمة للمفيدة للغاية في منع وتسوية الصراعات بين الدول بالإضافة إلى تعزيز إطار التعاون بين الدول.

لذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أقدم للأمم المتحدة عميق امتناني وتقدير بلدي للعمل القيم الذي اضطلعت به لصالحنا. إن مساهمات المنظمة في تطورنا السياسي والاقتصادي قد سجلت بشكل بارز في تاريخنا. تلك المساهمات تتراوح بين دورها في الوساطة خلال فترة كفاحنا للحفاظ على استقلالنا الوطني ما بين سنة ١٩٤٥ و ١٩٤٩ وبين مشاركتها الفعالة في جهودنا الرامية إلى استخدام استقلالنا بشكل حكيم سعياً إلى تحقيق تنميتنا الوطنية.

النمو والانتساع. وقد أدت هذه المشكلة أيضاً، ضمن جملة أمور، إلى أعمال إرهابية مدمرة ومأساوية.

وأود في هذا المنتدى المرموق أن أناشد قادة العالم أن يتناولوا بقلوب منفتحة تلك المسألة ذات الأهمية الحيوية للسلام العالمي ولرفاه البشرية ومصير الجنس البشري. وأرى أننا سوف نتمكن من الاضطلاع بتلك المهمة النبيلة إذا ما توافر لدينا الاستعداد للنظر في المشكلة بقلوب وعقول صافية. ولا نستطيع بالتأكيد أن نكون "أعدل الناس" ولكن من الضروري أن نكون عادلين في التفكير والاتجاه.

ومن دواعي الاكتتاب ملاحظة أننا نتسم بغاية البطء في فهمنا الأسباب الجذرية للمشكلة. وما الحرب التي اندلعت في الشرق الأوسط منذ شهور قليلة سوى انعكاس آخر لهذه الحالة. فقد أوجدت الحرب من المشاكل ما يفوق كثيراً ما كان يفترض أن تحله. وأرى أن ثمة دروساً كثيرة يمكن اكتسابها من حرب العراق.

ولاتقاء مشكلة الإرهاب الدولي أو ردعها أو القضاء عليها، أود أن أقترح على البلدان التي كان مواطنوها الأهداف الرئيسية للجماعات الإرهابية أن تستعرض سياساتها التقليدية في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في معالجتها الصراع العربي الإسرائيلي. وينبغي أن تنتهج سياسة تكفل المعاملة العادلة على قدم المساواة لجميع الأطراف المعنية. والواقع أن كثيراً من المسلمين البارزين في إندونيسيا يرون أنه متى أخذت القوى العظمى نفسها بمزيد من الإنصاف في سلوكها وأظهرت عدم تحيزها في الشرق الأوسط، ستحل معظم الأسباب الجذرية للإرهاب الذي يرتكب باسم الإسلام، والذي لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. وبصفتي رئيسة لأكبر بلد إسلامي في العالم، أوجه الدعوة مخلصاً لجميع قادة العالم بإيلاء اهتمام خاص لتلك المسألة.

الكبيرة النشطة مثل المحمدية ونهضة العلماء، فضلاً عن مجلس العلماء والشخصيات البارزة في إندونيسيا، على إدانة تلك الأعمال الإرهابية. وينبغي الإشارة إلى أن الإرهابيين، وهم قلة ولكنها تتسم بالتعصب، كثيراً ما يدعون أنهم يقاثلون باسم الإسلام. ولا بد أنهم لا يزيدون على أقلية ضئيلة، لأن الإسلام الذي يعلم المساواة والعدل والتراحم بين جميع البشر لا يمكن بحال من الأحوال أن يقبل القتل العشوائي للأبرياء. وكما هو الحال في البلدان الإسلامية الأخرى، يأخذ أتباع المذهب الشائع أنفسهم بالاعتدال ويعارضون العنف بشدة. ورغم كون مقترفي تلك الأعمال جماعة هامشية صغيرة من بين مجتمع المسلمين الكبير في إندونيسيا، فهم يمثلون جناحاً من أجنحة الإرهاب الدولي. وتنبع دوافع حركتهم ومبرراتها فيما يبدو من الاتجاه الظالم الذي تبديه القوى العظمى منذ أمد طويل نحو البلدان التي يدين أهلها بالإسلام، ولا سيما فيما يتعلق بتسوية صراع الشرق الأوسط.

وينبغي أن نلزم جانب الحكمة والتعقل حقاً إزاء مسألة طال أمدها كهذه المسألة. فمن الصعب دحض الانطباع عن السياسة المتبعة في حل الصراع في الشرق الأوسط بأنها ليست فقط ظالمة بل ومنحازة أيضاً. ومن الواضح أن مشكلة الشرق الأوسط ليست صراعاً بين أديان أو بين معتنقي هذه الأديان، بالرغم من أنها قد تشمل على بعض ظلال دينية.

ونحن مدركون أشد الإدراك لخلفية تلك الحالة. ومهما كانت الحجج التي يعتنقها أي منا، فلا مناص لنا جميعاً من الاعتراف بأن الافتقار إلى توجه عادل، وزيده سوءاً الشعور بالتهميش والإهمال، إضافة إلى عدم وجود وسائل رسمية لتوجيه الطموحات، أمور أوجدت مناخاً صالحاً للعنف وجعلته ينمو. وفي رأينا أن هذه الأمور تشكل في الواقع في نفس الوقت بذور وجزور مشكلة تميل إلى

الدور الذي تؤديه رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي الشهر القادم، في مؤتمر قمة الرابطة الذي ستستضيفه إندونيسيا في بالي، تتوقع اتخاذ خطوات ملموسة صوب إنشاء الجماعة الأمنية للرابطة التي ستدعم وتكمل جهودنا المبذولة لكي نصح جماعة اقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأرى أن استقرار الرابطة وسلامها واستقرارها سوف يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

ولا توجد مهام سهلة. ولكن بناء منطقة أفضل وعالم أكثر ديمقراطية أمر حدير بكل ما نملك من صبر وعمل شاق. فهذه مسؤوليتنا الأساسية في نهاية المطاف. وأعرف من تجربة إندونيسيا الخاصة في سعيها لتصبح بلداً أكثر ديمقراطية مدى الصعوبة التي يمكن أن يتسم بها ذلك العمل. لذلك فإننا ندرك أن بناء عالم أكثر ديمقراطية إنما يزيد عن ذلك صعوبة. ورغم ذلك، أرجو أن أؤكد مجدداً أن بلدي ما زال ملتزماً بالوفاء بالتزاماته الدولية وأنا سوف نستمر في العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة على بناء العالم الجديد الذي نحلم به.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة ميغاواتي سو كارنو بوتري، رئيسة جمهورية إندونيسيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد أوليسغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدي به رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطحب السيد أوليسغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

فلنمنع الأسباب الجذرية للإرهاب من أن تنتشر وتتسبب في ظهور تطلعات أخرى غير مرغوبة، بما في ذلك في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ولن يؤدي عدم التوصل إلى توافق في الآراء في الاجتماع الأخير لمنظمة التجارة العالمية واستمرار التقدم البطيء، ولا أقول الجمود، في تنفيذ مختلف البرامج العالمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إلا إلى تعقيد المشاكل العالمية القائمة وانتشارها.

ونحن جميعاً مهتمون بأن نجعل العالم مكاناً أكثر سلاماً واستقراراً ورخاءاً وعدلاً وإنسانية. ألم تكن تلك هي الأهداف النبيلة التي نص عليها صراحة في ميثاق الأمم المتحدة لدى مولد هذه المنظمة في حزيران/يونيه ١٩٤٥؟ إننا ندرك جميعاً أن العالم ما برح يمر بتغيرات سريعة. التكنولوجيا تغير العالم وتحوله إلى مكان مفتوح يكاد يخلو من الحدود. وما برحت الحياة البشرية ومنظومة قيمها الأصلية تتطور بسرعة شديدة، تستدعي تعديل كافة الأنظمة والصكوك المؤسسية والإجرائية وتحسينها.

وقد تكلم أول رئيس لنا، وهو السيد سو كارنو، منذ ثلاث وأربعين سنة، في عام ١٩٦٠، بوضوح عن تلك المسألة. فأشار في خطابه المعنون "إعادة بناء العالم" أمام الجمعية العامة، إلى ضرورة إصلاح كل من النظام الدولي والعلاقات بين دول العالم. والآن ندرك جميعاً ونسلم بحقيقة ندائه. فنحن فعلاً بحاجة إلى إصلاح جوهري. وإذا اقتضى الأمر تحسين أداء المنظمة تحقيقاً لهذه الغاية، من أجل تمكينها من الإسهام على نحو أكثر إيجابية في تحقيق عالم أكثر سلاماً واستقراراً وعدلاً ورخاءاً وإنسانية، فلا بد أن يكون لدينا الشجاعة الكافية لاستعراض مؤسساتها وأساليب عملها ولتنشيطها وتمكينها.

ولا بد لنا من تقوية التعاون الدولي وتعزيز الالتزام الإقليمي. ونحن عاكفون في جنوب شرق آسيا على تعزيز

للصراعات وللنكبات الإنسانية التي تخلفها وراءها. وكان قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشر قوات في ليبيريا في وجه التردد الواضح من المجتمع الدولي، وبالرغم من العبء الذي ألقي به القرار على مواردنا، دليلاً على تصميمنا على إثبات إننا لن نقف مكتوفي الأيدي بينما تحصل هذه الحوادث المفجعة في جوارنا. ولقد شعرنا بارتياح كبير لأن تقدمنا بنشر القوات والمبادرة الرامية إلى إزاحة الرئيس الليبيري السابق من المسرح السياسي، كان لهما تأثير مهدي فوراً، من المأمول أن يزداد تعزيزاً بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولذا أود أن أؤكد للجمعية العامة أن نيجيريا تقدّر القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) الذي اتخذته مجلس الأمن في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والذي أذن بإنشاء بعثة متعددة القطاعات لحفظ السلام في ليبيريا من أجل مواصلة ما أنجزته مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أن أؤكد أنه إذا ما أريد للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بالدور الرائد الذي تطالب به الأمم المتحدة بصورة متزايدة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتصل من المسؤولية المناطة به عن القيام بعمل كثير لتعزيز القدرات اللازمة لتلك المنظمات.

ولأننا نتقل إلى موضوع آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراعات في أفريقيا. لقد حدد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفه أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تأجيج الصراعات. وتقتضي الاستراتيجية الفعالة للتصدي لذلك الانتشار مراقبة التجارة غير المشروعة بتلك الفئة من الأسلحة المنطلقة من بلدان المنشأ، فضلاً عن مراقبة نقلها إلى سمسرة الأسلحة وتجارتها. ولذلك فإننا ندعو إلى الإسراع باحتتام المفاوضات المتعلقة بإبرام صك دولي ملزم قانوناً لمراقبة الإمداد العشوائي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما للجهات الفاعلة من غير الدول. وتمشيا مع التزامنا بالقضاء على تلك الأسلحة، قررت الجماعة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوليسغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أوليسغون أوباسانجو (تكلم بالانكليزية):

باسم حكومة وشعب نيجيريا، أود أن اهتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة. وأؤكد لكم تعاون وفدي معكم ودعمه لكم في ضمان تحقيق نتائج ناجحة في هذه الدورة. واسمحوا لي أيضاً بأن أؤكد بالعمل الممتاز الذي أنجزه سلفكم، السيد يان كافان. كما أود أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده الدؤوبة وبصيرته وقيادته، وعلى خطابه الملهم الذي أدلى به إلى الجمعية العامة صباح اليوم.

شككت أصوات كثيرة في الأشهر الأخيرة، داخل الحكومات وخارجها، في فائدة الأمم المتحدة وأهميتها وفعاليتها، وهي الأداة العالمية المتعددة الأطراف الوحيدة الموجودة تحت تصرفنا. بل من المأسوي بصورة أكبر، أن قوى شريرة استهدفت الأمم المتحدة وموظفيها المتفانين، كما أثبت الهجوم الطائش على مجمع مباني الأمم المتحدة في بغداد. ومرة أخرى تشارك حكومتي المجتمع الدولي في شجب ذلك العمل الجبان، الذي أسفر عن مقتل العديد من الموظفين الموهوبين والمخلصين. إننا نشاطر الأمين العام وموظفيه أحزانهم، كما نتقدم بخالص تعازينا إلى الأسر المكلمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي التام بمنظمتنا وتأييده لها.

إن حكومتي تشعر بقلق عميق حيال استمرار الصراعات في كثير من مناطق العالم، وخاصة في منطقتنا دون الإقليمية غرب أفريقيا. فلقد اختبر الصراع في ليبيريا مرة أخرى إرادة المجتمع الدولي على الاستجابة بصورة نشطة

الأطراف والثنائيين. وإننا جميعاً ندرك إدراكاً جيداً أن تطوير قطاعنا الزراعي، الذي لا يزال مواطنينا يكسبون منه عيشهم، لن ينجح ما دامت الإعانات الكبيرة للزراعة في البلدان المتقدمة النمو مستمرة. ولهذا، تود حكومتي أن تستغل هذا المحفل للدعوة مرة أخرى إلى إجراء إصلاح في نظام الإعانات المقدمة إلى الإنتاج الزراعي، الذي يخنق الزراعة في البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، من المؤسف أنه رفضت المقترحات المعقولة التي تقدمت بها مجموعة البلدان النامية خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخراً في كانكون، من قبل شركائها التفاوضيين مما أدى إلى انهيار المؤتمر. وهيئة الظروف اللازمة لقيام تجارة عادلة وغير مشوهة سيكون أكثر الطرق فعالية لتوفير موارد إضافية للبلدان النامية. وهذا أمر ملح على وجه الخصوص في ضوء المستويات المتدنية للمساعدة الإنمائية الرسمية والنقص الحاد الذي حدث مؤخراً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والمجالات الأخرى التي نأمل أن يتناولها المجتمع الدولي بعزم تشمل مشكلة الدين الخارجي، ولا تزال هذه المشكلة تشكل عقبة رئيسية تحول دون تحقيق التنمية في بلدي وفي العديد من البلدان الأفريقية الأخرى. ومن الواضح أن مبادرات المجتمع الدولي المختلفة بشأن تخفيف عبء الدين وإدارة الدين لم تستطع أن تعالج المشاكل ولا أن تحلها.

وبينما تقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سياق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، علينا أن نلاحظ أن هذه الجهود لم توفر ردوداً مناسبة أو حلولاً للمشاكل، وهذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون مثل نيجيريا، التي لا توجد آلية خاصة بها لتخفيف الدين، علماً بأن آليات مشابهة أنشئت بنجاح على سبيل المثال لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى.

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالفعل وقفا اختياريًا واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ثم جددت ذلك الوقف. ومن أجل جعل ذلك الوقف الاختياري فعالاً كما يراد له، نطالب بالتعاون الفعال من جانب جميع الدول المنتجة لهذه الأسلحة.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، جدد شعب نيجيريا التزامه بالحكم الرشيد والديمقراطية بإجراء انتخابات ناجحة. وبعد انتخاباتنا التي أجريت في عام ١٩٩٩، وتميزت بالانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، مثلت الانتخابات التي أجريت في نيسان/أبريل الماضي، أول انتقال من حكم مدني - إلى حكم مدني، وتوطيداً لعمليتنا الديمقراطية. إنني لا أعتبر إعادة انتخابي لفترة حكم ثانية - وهي الأخيرة بموجب دستورنا - تصويتاً على الثقة فحسب، وإنما أعتبرها أيضاً تحدياً كبيراً لتحقيق فوائد الديمقراطية لمواطنينا. ومن أجل الاستجابة لذلك التحدي، وضعت حكومتي برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية، ألا وهو استراتيجية التمكين الاقتصادي الوطني والتنمية. ويهدف البرنامج، الذي يضع الشعب في المقام الأول، إلى إرساء أساس متين للتحويل الاجتماعي - الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر. والبرنامج بحكم تصميمه من شأنه تعزيز الحكم وزيادة الشفافية وتثبيد مكافحة الفساد وتطوير البنية التحتية - لا سيما في مجالات الكهرباء والمياه والطرق. كما أنه يولي أولوية عالية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية ولتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إنني أؤمن بأن الإصلاح الاقتصادي الطموح سيشكل إسهاماً وطنياً هاماً في تحقيق مرامي الأهداف الإنمائية للألفية ومرامي أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وفي ذلك الصدد، يمثل برنامج الإصلاح الجديد لحكومتي نداءً عالياً للتعبئة الوطنية وإعادة التوجيه. ومع ذلك، فهو أيضاً يتوخى التعاون النشط من شركائنا المتعددي



أيدت هذه الجمعية، في العالم الماضي، الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد)، فاعتبرتها إطارا للتنمية في قارتنا. إننا نشي على مجموعة الثمانية لخطه عملها الأفريقية لدعم الشراكة الجديدة. ويجدون الأمل في أن تترجم تلك الخطة قريبا إلى التعاون بشأن برامج ومشاريع محددة. بالإضافة إلى ذلك، يجدون الأمل أن تظهر البلدان المتقدمة النمو أيضا وبشكل ملموس دعمها للشراكة الجديدة.

ونحن من جهتنا في نيجيريا، يمثل برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي التزاما بمواصلة تقديم مساهمتنا في إحداث نهضة أفريقية، تدعم الشراكة الجديدة.

ونرحب بإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا والتابع للأمم المتحدة ونحث على توفير الموارد الكافية لتنفيذ ولايته بشكل فعال.

ولا يزال وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز يفتك بقارتنا، ويضر بأكثر قطاعات السكان إنتاجا. ولمكافحة هذا الوباء، شرعت حكومتني في تنفيذ برنامج عمل وطني رئيسي يتألف الجانب البارز فيه من حملة للتوعية العامة على نطاق البلد وتعبئة عامة لتعميق الوعي بالمرض وفهمه، والوقاية منه وكبح انتشاره والوسائل اللازمة لتوفير الرعاية والدعم للأشخاص المصابين بالفيروس. وللإسهام في البرنامج العالمي الخاص المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أوفت نيجيريا بتسديد تعهداتها البالغ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق العالمي.

أود أن أحث كل البلدان التي لم تتعهد بعد للصندوق العالمي أن تفعل ذلك عاجلا. والبلدان التي تعهدت بتقديم تبرعات يرجى منها التكرم بتسديدها باكرا. وأود أن أعرب عن تقديرنا مع الامتنان، للجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن بشأن هذا الوباء، وأن أشكر الأمين العام كوفي عنان لعقده أمس جلسة عامة رفيعة المستوى مكرسة

وعليه، فإن نيجيريا ترى أنه يجب اتخاذ خطوات أشجع لحل مشكلة عبء الديون الثقيل، الذي أصبح بالنسبة لعدد كبير من البلدان مشكلة لا تطاق وعائقا للتنمية. وأخشى أنه لا توجد لدينا آلية فعالة مناسبة للتصدي لهذه المشكلة. ولا يمكن لمؤسسات بريتون وودز ولا لنادي باريس ولندن أن توفر وحدها إسعافا وحلولا دائمة. ولذلك، أرى أن هذه القضية ذات أهمية للسلام والتنمية لجزء كبير جدا من المجتمع العالمي بحيث يتعين علينا إنشاء آلية في إطار الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة بكامل أبعادها، وعلى أساس مبدأ المسؤولية المشتركة للمدينين والدائنين على حد سواء.

ونحن نرحب بالمفاوضات الجارية لإبرام صك ملزم قانونيا بشأن استرداد الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع وخبثت في بلدان أجنبية. ونطالب بإكمال الاتفاقية المعنية بذلك الموضوع. وفي وقت مبكر من المتوقع لهذه الاتفاقية أن توفر موارد أكثر للتنمية وأن تظهر بشكل ملموس الالتزام العالمي بالقضاء على الفساد الواسع النطاق، الذي يكمن في أصل تلك الأموال. وفي هذا الصدد، ينبغي أن أقول إن تجربة بلدي تمثل حالة لم يتوفر فيها إلا تعاون فاتر من معظم البلدان التي تم العثور فيها على أموالنا المسروقة. ويتعين على شركائنا في الدول ذات المصارف الكبيرة أن يدركوا أن من التناقض أن يدينوا الفساد من ناحية ويضعوا العراقيل أمام جهودنا الهادفة لاستعادة أموالنا المسلوقة من ناحية أخرى. وبالنسبة لبرامجنا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، يمكن للأموال التي ينبغي استردادها أن تحدث تغييرا كبيرا في بلوغ أهدافنا الوطنية. ومن خلال هذا المحفل أناشد بجرارة تقديم أقصى درجات التعاون لاستعادة الأموال المسروقة. وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى تلك الدول التي كانت كلماتها مطابقة لأعمالها في مساعدتنا على استعادة أموالنا المسلوقة.

العالمية المعاصرة. فقد لاحظت نيجيريا بأسف أنه لا تزال تُوضع عقبات في طريق اعتماد أي مقترحات بناءة لإصلاح مجلس الأمن. والتغييرات تُجرى في أساليب عمل المجلس لجعله أكثر انفتاحاً لغير الأعضاء هي محل تقدير؛ ولكنها ليست سوى تغييرات هامشية. وأود مرة أخرى أن أعيد التأكيد على اقتناع نيجيريا منذ زمن بأن المطلوب هو إجراء مزيد من الإصلاح الأساسي الذي يجعل مجلس الأمن ديمقراطياً، ويعينه بالتالي إلى موقع القدرة على الاستجابة لقضايا السلم والأمن الدوليين بطريقة أكثر شمولاً وموضوعية وفعالية. ولا تطالب الأغلبية العظمى من أعضاء منظمنا بأقل من ذلك لصالح استمرار أهميتها.

ولا يمكننا الدعوة والسعي إلى ممارسة المشاركة وشمل الجميع على الصعيد الوطني بينما ننكر هذا على الصعيد العالمي في الأمم المتحدة، ثم نتوقع أن يكون كل شيء على ما يرام. ومع ذلك، فلا بديل أمامنا لهذه المنظمة العالمية. وتتجلى هذه النقطة الآن في سياق الوضع الراهن في العراق. فأياً كانت الأحوال التي تدور فيها الحرب العراقية، يبقى دور الأمم المتحدة حاسماً في كسر الجمود الحالي. لقد أثبتت منظمنا الآن أهميتها في تحقيق السلم في الدول في فترة ما بعد الصراع. وبممكننا أن نستغل تلك التجربة الكبيرة للأمم المتحدة لمصلحتنا في إدارة الوضع الراهن لما بعد الصراع في العراق. ولدينا الآن إمكانية إقامة عراق مستقل وديمقراطي، فيجب ألا نفوت هذه الفرصة.

وهناك نقطة خلاف واضحة تتعلق بقضية صنع القرار، قبل الحرب العراقية وبعدها على حد سواء. وهي قد تكون من أعراض ما ألمت إليه من أوجه القصور التي لا تساعد على سلامة منظمنا. فلنقم إذن بالإصلاحات اللازمة حتى تعمل منظمنا من أجلنا جميعاً، بحيث يمكننا التعامل بفعالية وكفاءة مع القضايا الملحة للقرن الحادي والعشرين.

لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله بطريقة أكثر انسجاماً لمعالجة جميع جوانب المشكلة، بما في ذلك مسألة توفير المزيد من التمويل الدولي وتيسير الحصول على الأدوية التي يمكن تحمل تكلفتها. ويجب اتخاذ هذه الإجراءات بشكل عاجل إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في وقف انتشار هذا الوباء المميت وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥.

لقد ظلت قضية الإرهاب مصدر انشغال كبير لمنظمنا في السنوات القليلة الماضية. ولا تزال تحدث هجمات إرهابية عديدة في مختلف مناطق العالم، وتؤدي إلى إيقاع خسائر من الأرواح البريئة وتدمير واسع في الممتلكات.

وتكرر نيجيريا إدانتها للإرهاب في جميع مظاهره، وتشارك الدول الأعضاء الأخرى في التصميم العالمي على مكافحة هذا التهديد الحقيقي للأمن الوطني والدولي. ونحن نؤيد عمل لجنة مكافحة الإرهاب ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي سيشكل أداة هامة لحماية الحقوق الفردية والجماعية في الحياة.

إن الحالة في الشرق الأوسط، التي كنا نأمل أن تتحسن باعتماد خريطة الطريق للتسوية السلمية للصراع، قد تدهورت مرة أخرى. ونحن ندعو الطرفين إلى وقف دائرة العنف الجديدة - وهي دائرة لن يكسب منها أي من الطرفين. ونعتقد أن أي خرق لشروط السلام من أحد الطرفين يضر كثيراً بالفلسطينيين، وكذلك بالإسرائيليين. ولذا نناشد كلا الطرفين أن يظهرا التزامهما التام بتنفيذ الخطة لتهيئة الظروف المواتية للتعايش السلمي لدولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وختاماً، أود أن أعقب بإيجاز على قضية إصلاح منظمنا لجعلها أكثر استجابة للاحتياجات والتحديات

ويمكننا زيادة إمكانية الحصول على التعليم ومساعدة الناس على تحقيق مطامحهم.

وتفرض علينا الحقبة الحالية أيضا تحديات ملحة: حماية البيئة؛ والتصدي لأمراض مثل الإيدز والملاريا؛ ومنع نشوب الصراعات وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ ووضع حد للإرهاب والجريمة المنظمة؛ وتحديد أسلحة الدمار الشامل.

وكل حكومة مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات داخل حدودها. ولكن في هذا العصر العالمي، لا يمكن معالجة مثل هذه القضايا من خلال اتخاذ الدول لإجراءات منفردة. فلا غنى عن التعاون المتعدد الأطراف لضمان رفاهة المواطنين وحمايتهم من الأذى بشكل فعال. ولننظر فقط إلى مكافحة الإرهاب. إذ لم يعتقد أحد منا على الإطلاق أنه يمكن السيطرة على الإرهاب، ناهيك عن وقفه، بدون تعاوننا جميعا. وتتطلب مهمة تخفيف منابع تمويل الإرهاب أيضا التنسيق ووجود أنظمة قانونية فعالة. وتبادل المعلومات أمر حتمي إذا أُريد منع الهجمات.

ما فتئت الأمم المتحدة تؤدي دورا مفيدا للغاية في هذه المعركة. فمنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، ما انفك مجلس الأمن يبذل جهدا مكثفا لدعم مكافحة الإرهاب الدولي.

ويمكننا أيضا النظر في قضية الصحة. إن البعد عن مصدر الفيروسات الجديدة لم يعد يوفر لنا الحماية. فقد لا يكون بيننا وبين الفيروس سوى رحلة جوية لإحدى الطائرات. إن التعاون المتعدد الأطراف ضروري للتعامل مع التهديدات الصحية. ونحن نجازف بوقوع كارثة ما لم نتبادل مع بعضنا بعض كل المعلومات المتوفرة لدينا وما لم ننسق الجهود لمكافحة الأوبئة. وتنسيق العمل مطلوب أيضا من

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد أوليسغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

## البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

### المناقشة العامة

خطاب الرايت الأونرابل جان كريتيان، رئيس وزراء كندا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كندا.

اصطُحِب السيد جان كريتيان، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا الترحيب بدولة الرايت أونرابل جان كريتيان، رئيس وزراء كندا، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كريتيان (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا مخاطبة هذا التجمع الهام، وأود تهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة، متمنيا لكم كل التوفيق.

كما هو معروف تماما، تؤمن كندا دائما بالنهج المتعدد الأطراف تجاه القضايا العالمية - ليس لأسباب أيديولوجية بل لأن هذا النهج هو طريقة مؤكدة لتعزيز الأمن وحل المشكلات العامة التي تتجاوز أطر العمل الوطنية.

إن الحقبة الحالية تتيح لنا فرصا كبيرة للعمل، فيمكننا تحسين الصحة وزيادة معدل العمر المتوقع، خاصة في البلدان الفقيرة؛ ويمكننا حماية أمن المواطنين وحقوقهم؛

بطريقة لا لبس فيها المجالات المشتركة للمساءلة المتبادلة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وروح المساءلة والمسؤولية المشتركة هذه تقع أيضا في قلب الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، وفي خطة مجموعة الثمانية للعمل من أجل أفريقيا. وأدت إلى مبادرات تتعلق بالسياسة فيما يخص الوصول إلى الأسواق وتوفير العقاقير الصيدلانية للبلدان الفقيرة. وعلى سبيل المثال، ألغت كندا هذا العام كل التعريفات الجمركية والحصص المتعلقة بمنتجات أقل البلدان نموا.

وفي الوقت نفسه، تثير نتيجة اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون قلقا عميقا. والإعانات المالية للمنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو يجب أن تخفض تخفيضا جذريا لإعطاء البلدان النامية - على وجه الخصوص في أفريقيا - الفرصة للازدهار. وعلى العالم المتقدم النمو واجب العمل، والعمل بسرعة.

أيها الزملاء، ما من مسألة يكون إحراز التقدم بشأنها أكثر ضرورة أو إلحاحا مما هو بشأن حماية الأبرياء. وكندا بالاشتراك مع دول أخرى، تدافع عن جعل حماية الإنسان في قلب ولاية المنظمة. ففي كثير من الأحيان، ندع الصراعات تبدأ، حتى عندما يمكن للعالم أجمع أن يرى العواقب المروعة التي ستترتب. وفي أحيان كثيرة، يترك المدنيون الأبرياء لمصيرهم.

ستمر في العام القادم الذكرى السنوية العاشرة للإبادة الجماعية في رواندا. ووفقا لما يمليه الضمير، يجب أن نسأل أنفسنا: هل نحن مستعدون الآن، بشكل أكبر مما كنا عليه في ذلك الوقت، للاستجابة لرواندا أخرى؟ وأخشى من أن الإجابة، للأسف، لا.

أيدت كندا، وهي تأخذ في الحسبان فشلنا الجماعي في البوسنة ورواندا، إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالتدخل

أجل التنمية في البلدان الفقيرة وكفالة إمكانية معقولة للحصول على الرعاية الصحية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن ننظر فقط في المشكلة المستمرة المتمثلة في الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. فانتشار أسلحة الدمار الشامل هذه بين الدول والجماعات الإرهابية يشكل تهديدا متزايدا. ولا بد من منع هذا الانتشار من خلال التنسيق، والتطبيق المتشدد للضوابط على الصادرات، والتحقق الصارم، وإنفاذ المعاهدات المتعددة الأطراف وأشكال العمل الجماعي الأخرى في إطار القانون الدولي.

إننا نسلّم جميعا بأن الأمم المتحدة مكنتنا من التصدي بنجاح للعديد من التحديات الدولية. لكننا نعترف أيضا بأننا فشلنا في بعض القضايا الأخرى. لقد كنا بطيئين في موامة الأمم المتحدة مع الظروف المتغيرة. وحن الوقت لنبدا تجديد جريتنا في الأمم المتحدة.

في صباح هذا اليوم، طرح الأمين العام اقتراحات ضرورية وشجاعة جاءت في وقتها. وأنا أهنته على بيانه الرائع، وبوسعي أن أؤكد مجددا أن كندا توافق تمام الموافقة على الأهداف التي يقترحها.

لا تزال الأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية للعمل المتعدد الأطراف الفعال. وأدعو زملائي الزعماء إلى جعل إصلاح الأمم المتحدة، إصلاحا ذا معنى، إحدى أولوياتهم.

(تكلم بالانكليزية)

ينبغي ألا يساورنا الشعور بالتشاؤم بشأن قدرتنا على النجاح. ولننظر إلى بعض نجاحات الأمم المتحدة: مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠؛ والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بالمكسيك عام ٢٠٠٢. لقد أنشأنا إطارا مشتركا بشأن ترتيب الأولويات لجعل المعونة الأكثر فعالية؛ ووضعنا أهدافا ومبادئ رئيسية؛ وأوضحنا

العراقي. إذ قررنا أن نساهم بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار كندي، وهذا واحد من أكبر التعهدات التي قدمناها لبلد واحد على الإطلاق. ومما يشجعنا أن أعضاء مجلس الأمن يستكشفون الآن الطريقة التي يدرسون بها بشكل مفصل دور الأمم المتحدة في إعادة البناء وفي التقدم نحو الحكم الذاتي العراقي.

إن الحالة في الشرق الأوسط تشغلنا، كما تشغل المجتمع الدولي كله. إذ تُفقد أرواح بريئة على كلا الجانبين. وتحشى العائلات الإسرائيلية والعائلات الفلسطينية على أبنائهم وعلى مستقبلهم. والإرهاب والعنف - في أي شكل من الأشكال، لخدمة أية قضية - لا يُحدث سوى مزيد من العنف بل يزهق أرواحا أكثر.

وليس اليأس خيارا بالنسبة للمجتمع الدولي، كما هو الحال بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن يظل هدفنا التوصل إلى حل سياسي قائم على وجود دولتين قابلتين للبقاء، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة معترف بها. وينبغي لنا دعم جهود الفلسطينيين لتكوين حكومة حديثة، شفافة ومسؤولة. ويتعين علينا أيضا دعم الذين يسعون إلى تعزيز الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين في البحث عن حلول عملية للمسائل الأساسية. ومن مسؤوليتنا أن نساعد الذين يعدون للسلام، الذي يجب أن يحل في يوم من الأيام.

وعندما يحين الوقت المناسب، يجب أن يكون المجتمع الدولي قادرا على توفير وجود دولي قوي يكفل سلامة وأمن إسرائيل والدولة الفلسطينية، وينبغي أن تشرع في الاستعداد للقيام بذلك. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي أن نبحت عن الدروس المستفادة من الطريقة التي تصرف بها المجتمع الدولي في أماكن أخرى لوقف العنف - كما هو الحال، على سبيل المثال، في قبرص وفي كوسوفو.

وسيادة الدولة. وقامت اللجنة بعمل ممتاز، وهي تجادل، في تقريرها، بأن السيادة تستلزم المسؤولية، فضلا عن الحقوق.

إن أهم واجبات الدولة الأساسية حماية شعبها. وعندما لا تستطيع الحكومة أن تفعل ذلك، أو لن تفعل ذلك، تصبح المسؤولية عن حمايته، بصورة مؤقتة، مسؤولية دولية جماعية. وقد يشكك البعض في تلك الفكرة لأهم يخشون من التدخل بذرائع واهية أو بدوافع غير الحماية الإنسانية. وآخرون، بسبب تجربتهم المأساوية الخاصة، يخشون أن يكون التدخل الخارجي أقل مما تستلزمه الحالة. ونحن بحاجة إلى التوفيق بين هذين الشاغلين.

ونحن نعتقد - كما تعتقد اللجنة - أن على المجتمع الدولي، في وجه الخسارة الكبيرة في الأرواح أو التطهير العرقي، مسؤولية أخلاقية عن حماية الضعفاء. ويجب أن يكون المقصد الأساسي تجنب وإتفاء المعاناة الإنسانية. وما من كيان أنسب من مجلس الأمن للإذن بعمل عسكري لحماية الأبرياء. لكن الدول الأعضاء بالمجلس خذلت الأبرياء أحيانا. وحالات الفشل السابقة يجب أن تدفعنا إلى الاستعداد بشكل أفضل للأزمات المقبلة. إنه يمكننا إصلاح الطريقة التي تعمل بها هذه الهيئة، وتحسين فعاليتها، وتعزيز أهميتها وإلهام المشاركين فيها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعلق على بعض ما يواجهنا من تحديات يتعرض لها السلم والأمن. لقد تحقق الكثير في أفغانستان، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ومن جانبنا، ظلت كندا تشارك في الحرب على الإرهاب منذ البداية. ونحن حاليا أكبر مساهم عسكري في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتعهدنا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار كندي للمساعدة الإنسانية وإعادة البناء. إننا ملتزمون بمساعدة الشعب الأفغاني على بناء مجتمع ديمقراطي تعددي. وفي العراق، نشارك أيضا في الجهد الدولي لمساعدة الشعب

**السيد دوراو باروسا** (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية؛  
قدم الوفد نصا بالانكليزية): في أيلول/سبتمبر من كل عام،  
تعيد الدول الأعضاء اكتشاف هذه المنظمة سياسيا، وهي  
المنظمة التي تجمعها كشرية فيها ومستفيدة منها.

وينبغي ألا تكون وتيرة العمل العادية هي سمة  
أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. لقد اقترح الأمين العام  
حضور رؤساء الدول والحكومات إلى نيويورك للمساهمة في  
تعزيز الأمم المتحدة. وتود البرتغال أن تشارك في هذه  
المناقشة بوصفها عضوا ملتزما بهذه المنظمة لديه هدف  
واضح: الاعتراف، كما يفعل كوفي عنان، بأن الأمم المتحدة  
أداة لا غنى عنها، والاعتراف أيضا، بأنه يجب أن نعيد النظر  
في ممارساتنا وأدوات عملنا. فالتقاعس عن العمل ليس خيارا  
تستطيع هذه المنظمة أن تفكر به.

إن إعادة النظر في الأمم المتحدة يعني، في المقام  
الأول، التأكيد من جديد على ميثاقها وإعادة النظر فيه.  
وصون السلم والأمن الدوليين سيبقى هدفنا الرئيسي. ولكن  
التأكيد من جديد على إيماننا بالحقوق الأساسية، وكرامة  
الإنسان وقيمه، والمساواة بين الرجل والمرأة، وبين الدول،  
هو أيضا جزء من رؤيتنا للأمم المتحدة، وكذلك تصميمنا  
على أن ندعم معا التقدم الاجتماعي وهيئة ظروف حياة  
أفضل لشعوبنا.

ويجب ألا تُغفل هذه الأهداف عندما تواجه المنظمة  
أزمة ثقة من وقت إلى آخر. والأمين العام محق عندما يحثنا  
على المثابرة. ولكن اتخاذ مواقف فكرية إيجابية لا يكفي.  
فمن الضروري ألا نطلب من المنظمة أكثر مما يمكن أن توفره  
في أي وقت من الأوقات. وإلا، فالتوقعات الكبيرة تؤدي إلى  
خيبات أمل كبيرة.

إن الواقعية والنظرة العملية للأمور ضروريتان،  
ولكن علينا ألا نغفل عن الأهداف الطموحة التي قصد لهذه

ومع ذلك، يجب ألا تلهينا التوترات الإقليمية،  
والحرب على الإرهاب والجهود الرامية إلى إعادة البناء في  
المناطق الساحنة التي ظهرت مؤخرا، عن مواصلة مساعدة  
الأفارقة على تحقيق أهدافهم المتعلقة بالتجارة والاستثمار،  
والديمقراطية، والتنمية البشرية والحكم السليم.

بإيجاز، يظل التعاون المتعدد الأطراف لا غنى عنه.  
وتبقى الأمم المتحدة في صميم النظام المتعدد الأطراف.  
والتحديات الجديدة تتطلب هياكل جديدة، وهناك فرصة  
تاريخية لتحقيق ذلك.

فلنغتنم هذه الفرصة لتحقيق الفكرة العظيمة التي  
قامت على أساسها الأمم المتحدة - فكرة أن الدول تستطيع  
أن تتوحد لإنقاذ شعوبها من ويلات الحرب. هيا بنا نمكن  
الأجيال القادمة من أن تقول إننا لم نخن هذه الفكرة، بل  
قمنا بتحقيق القدرة الكامنة لهذه الهيئة العظيمة، وقدمنا لها  
الدعم والتحديد، وشحننا طاقتها لكي تخدم البشرية على  
نحو أفضل.

اصطُحِب السيد جان كريتيان، رئيس وزراء كندا،  
إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**بيان السيد خوسيه مانويل دوراو باروسو، رئيس  
وزراء جمهورية البرتغال**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن  
إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية البرتغال.

اصطُحِب السيد خوسيه مانويل دوراو باروسا،  
رئيس وزراء جمهورية البرتغال، إلى المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي  
أن أرحب بدولة السيد خوسيه مانويل دوراو باروسا، رئيس  
وزراء جمهورية البرتغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية  
العامة.

عليها هذه المنظمة. ولذلك بالذات، نحن في حاجة إلى المزيد من الأمن، ولكننا في حاجة أيضا إلى المزيد من الديمقراطية، والمزيد من الحوار بين الثقافات والحضارات، والمزيد من التنمية، والمزيد من تدابير حماية البيئة وأفضلها، والتخفيض الشديد لمستوى الفقر.

وحيوي أيضا حوض الكفاح ضد الإرهاب باسم قانوننا جميعا، القانون الدولي، وعلى أساس احترامه. إن مفهوم حكم القانون ينبغي أن يكون له صدى عالمي. ولذلك، نحن نؤيد تعزيز القوانين القائمة، لا سيما عن طريق التفاوض حول إبرام اتفاقية عالمية ضد الإرهاب الدولي. ولكن يجب أن نتذكر أيضا أن القانون الدولي سيفقد جدواه إذا لم يتم تطبيق أحكامه ولو بالقوة إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

إن التحديات والأخطار الجديدة تتطلب من الأمم المتحدة استحداث حلول جديدة. ويبدو جليا أن تكوين مجلس الأمن وعملية اتخاذ القرار فيه قد عفى عليهما الزمن. ولكن هذه الجمعية في حاجة أيضا إلى التغيير، لأنها تعود في كل عام، وبصورة تلقائية، إلى اتخاذ مئات القرارات، بدلا من اتخاذ القرارات ذات الضرورة القصوى. وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي فإن أقصى ما يمكن قوله إن آثار عمله الخارجية ليست واضحة للعيان، في حين أن مجلس الوصاية ليس أكثر من أثر من الماضي ولا هدف له في واقع اليوم.

وقد ركز الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323) على هذه النقطة ببصيرة خاصة. وينبغي للمقترحات التي قدمها الأمين العام أن تواجه تفكيرنا وعملنا المشترك. ولكن هناك ناحية تثير قلقا خاصا، وبوسعنا، بل يجب علينا أن نعالجها بدون إبطاء.

المنظمة أن تعمل من أجلها. لقد حان الوقت لأن نرى الأمم المتحدة مرآة تعكس واقعنا مجتمعين، وليست كبش فداء سهل للتغطية على فشل الدول الأعضاء أحيانا، عندما يستلزم الأمر أن نعمل معا ولكننا نعجز عن القيام بذلك.

كذلك، يتحتم علينا أن ندرك، عاجلا أو آجلا، أننا نواجه أخطارا مشتركة تستلزم ردودا مشتركة. ويأتي الإرهاب في مقدمة هذه الأخطار. وفي الحقيقة، نحن نواجه نوعا جديدا من الإرهاب: إرهاب التدمير الشامل الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية؛ الإرهاب الذي يقتل بصورة عشوائية مثلما فعل، في نيويورك، وبالي، والدار البيضاء، ونبروي، وذلك باسم قيم لا قيمة لها ولكنها تُعرض وكأنها تقوم على أساس المبدأ والديانة، الإرهاب الذي لم يوفر حتى الأمم المتحدة ذاتها، كما شاهدنا على نحو مأساوي في بغداد.

إن الجريمة التي أودت بحياة سيرجيو فييرا دي ميللو ومعاونه كانت هجوما على جميع القيم التي تمثلها الأمم المتحدة. وكانت هجوما ضدنا جميعا. وإذا كان البعض قد ساوره الشك، أو الوهم، بأن الإرهاب يستهدف في الأساس بعض الدول، فقد زالت هذه الشكوك والأوهام في بغداد.

لم يكن الشعب العراقي هو الذي قتل سيرجيو فييرا دي ميللو وموظفي الأمم المتحدة. الإرهابيون هم المسؤولون عن هذه الجريمة. وليس الشعب العراقي هو الذي يعارض وجود الأمم المتحدة في بلاده بل، هنا أيضا، الإرهابيون هم المعارضون. ويجب ألا تخضع الأمم المتحدة للإرهاب.

وتعتقد البرتغال أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في تحديد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، وذلك لأن المحافظة على السلم والأمن الدوليين يعتمد، إلى حد بعيد، على نتائج هذا الكفاح. إنه كفاح يجب أن نخوضه بدون أن نفقد روحنا، وأعني بذلك القيم التي قامت

من إحراز تقدم سريع على نحو غير عادي في عدة مجالات ولكنه لا يزال بحاجة إلى مساعدتنا واهتمامنا. وإذا كنا نريد حقاً أن تكون تيمور الشرقية قصة نجاح حقيقي للأمم المتحدة، فإن من المهم أن نعطي شعب تيمور الشرقية الوقت لتعزيز مؤسساته.

بيد أنه في حالات أخرى لا يوجد فيها بعد ما يبرر عملية لحفظ السلام وتكون مؤسسات الدولة هشة ويوجد افتقار كبير للخدمات الأساسية ولم تبدأ عملية التنمية فيها، فإن وجوداً قوياً للأمم المتحدة، ينسقه على الأرض الأمين العام، مسألة مستصوبة.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر غينيا - بيساو، التي طالما أهملت والتي تحتاج إلى اهتمامنا مرة أخرى. فهذا البلد، الذي تجنب السقوط في دوامة الدمار، كما حدث بالنسبة لبلدان عديدة في ذلك الإقليم، لا يزال يكافح للتقاط أنفاسه. ويجب مساعدته لا تجاهله. فهو شعب ينبغي أن يساعده المجتمع الدولي - ويستحق هذه المساعدة حقاً. ولهذا السبب، فإننا ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل الديمقراطية والتنمية ونشيد بمساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأصيلة.

وفي ظل الظروف الراهنة، لا يأخذ مجلس الأمن في الحسبان جميع العناصر التي ينطوي عليها التدخل، وهي: الأمن وبناء الدولة والتنمية. ولكل عنصر من هذه العناصر مسار مستقل إلى حد ما.

يضاف إلى هذه العناصر عنصر آخر، وهو أن المجلس منهمك تماماً في إدارة أكثر المسائل إلحاحاً، وييدي أحياناً عدم اهتمام واضح ببعض البلدان التي تمر بحالة ما قبل الصراع أو بعده.

ونحن نعتقد أنه يوجد مبرر قوي لإنشاء آلية مؤسسية جديدة: لجنة جديدة مفوضة بالقيام بعمليات رصد

وأشير هنا إلى الحاجة إلى ترسيخ ثقافة وقائية حقيقية في الأمم المتحدة تتعلق بمسألة الصراعات المسلحة. وفي هذا السياق، نتفق مع الأمين العام بشأن جدوى الدبلوماسية الوقائية، ونزع السلاح، وتدابير عدم انتشار الأسلحة النووية، وبناء السلام، واحترام حقوق الإنسان والحكم السديد وبرنامج التنمية.

ويجب أن ندرك على نحو كامل أنه، في نهاية المطاف، سوف يحكم على جدوى الأمم المتحدة بالقياس إلى قدرتها على تجنب الصراعات ومواجهتها. ولدى تنفيذ هذه المهمة، يكمن الدور الأساسي في مجلس الأمن الذي أذن على مر الأعوام بإنشاء عمليات لحفظ السلام. وقد كانت النتيجة الإجمالية إيجابية. وجمهورية البرتغال ساهمت على نحو رئيسي في عمليات حفظ السلام تلك، وهي ما زالت مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال.

ولكن الظروف على الأرض لا تكون دائماً واضحة بشكل قاطع، وليس من الممكن دائماً الفصل بين ما هو صراع أو غير صراع، أو بين ما يبرر أو لا يبرر تدخل مجلس الأمن. وتوجد منطقة رمادية كبيرة يمكن أن تكون خطيرة في حالة ما قبل النزاع وبعده.

ويجب أيضاً أن نوجد أدوات للتعامل مع البلدان والحالات التي لا تحتاج إلى دعم أممي، أي لا تحتاج إلى عملية لحفظ السلام. وتدخل الأمم المتحدة في مرحلة حرجة من صراع ما، يعقبه انسحاب قبل الأوان، قد يؤدي إلى الفشل، مما يفرض بالضرورة إلى تبيد استثمار المجتمع الدولي حتى تلك المرحلة.

فعلى سبيل المثال، يوصي هذا التقييم بأن تستمر الأمم المتحدة في رصد الحالة في تيمور الشرقية عن كثب. وهي بلد لا تزال مؤسساته الديمقراطية في مرحلة تعزيز نفسها. وقد تمكن هذا البلد، الذي لم يعهد الحكم الذاتي،



التوصل بسرعة إلى تفاهم بشأن هذه المسألة. وبالنسبة لنا، نعمل بالفعل على اتخاذ إجراءات ملموسة، بما فيها إجراءات في ميدان الأمن، لمساعدة جميع الذين يعملون بالفعل على الصعيد المحلي لمساعدة الشعب العراقي على العيش بحرية.

ولا بد من التزام أكبر من جانب المجتمع الدولي باستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا يجوز أن توضع خارطة الطريق على الرف. والأمر متروك لنا لنطالب جميع الأطراف المهمة بهذه المسألة أن تتخذ مواقف أكثر تأييداً. كما أنه ينبغي لنا ألا نقف موقف اللامبالاة من توق الشعب الفلسطيني المشروع إلى الحرية وتقرير المصير. ويتعين أن يتعايش الإسرائيليون والفلسطينيون بأمن وسلام ضمن حدود معترف بها. ولكن يجب هنا أن يدان العنف دون لبس، فهذا العنف لا يستفيد منه سوى أعداء السلام.

إن التحديات الجسام تخلق فرصاً كبيرة. ويعود الأمر إلينا، أعضاء الأمم المتحدة، لتهيئة الظروف التي تمكن هذه المنظمة من العمل وفقاً لإمكاناتها ومثلها التي كانت جزءاً لا يتجزأ من إنشائها. ولا تزال هذه المثل صالحة، والبرتغال مستعدة لتقديم مساهمتها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس وزراء جمهورية البرتغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسيه دوراو باروسا، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، من المنصة.

**خطاب السيد كيني ديفيز أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمات العامة في سانت لوسيا**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمات العامة في سانت لوسيا.

روتينية لحالات منع نشوب الصراع وتهيئة الظروف لإحلال السلام والتنمية. وبالإضافة إلى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين يمكن أن يحتفظ كل منهما بمجالات تخصصه، تستطيع هذه اللجنة أن تحدد أكثر الحاجات إلحاحاً وأن تعالجها. وبالنسبة لكل بلد من البلدان المعرضة للخطر، ستضع اللجنة استراتيجيات متكاملة تجمع بين أهداف الأمن وتعزيز المؤسسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبينما يجري الإعداد لاتخاذ قرارات أخرى هامة للغاية، نستطيع - وينبغي لنا - أن نبدأ هنا بمعالجة حالات ما قبل الصراع وبعده.

ولا يكفي أن تؤكد الأمم المتحدة على أهميتها. بل من الضروري جداً أن ترى الدول الأعضاء أن المنظمة مهمة وأن تتصرف هذه الدول وفقاً لذلك. ويجب ألا يشكك أحد في مصداقية هذه المنظمة. وإلا فإن عملها وفعاليتها سيتعرضان لضرر شديد.

ومما لا شك فيه أن العراق قضية تقتضي أن نقوم جميعاً، لا سيما الأعضاء في مجلس الأمن، بإجراء تقييم دقيق لقدرة المنظمة على العمل. ومن الضروري أن نطوي جميعاً صفحة الماضي لأنه لا يوجد بديل لسياسة تمكّن الشعب العراقي من أن يجد بحرية نظام حكمه وأن يختار بحرية قيادته السياسية وتمكنه من الحفاظ على الوحدة السياسية للبلد ووحدة أراضيه. إن بناء مجتمع ديمقراطي على أنقاض أكثر الدكتاتوريات عنفاً في القرن الماضي تحدٍ يجب ألا يتهرب منه المجتمع الدولي. وهو مهمة تتطلب النظر بقدر كبير من الواقعية، حيال المصاعب التي ستجري مجاهاها.

ولهذا السبب على وجه التحديد، حذت البرتغال دائماً مشاركة الأمم المتحدة تدريجياً في عملية إعادة الاستقرار إلى العراق، يواكبه ذلك نقل تدريجي للسلطة إلى ممثلي الشعب العراقي. ونشجع أيضاً مجلس الأمن على

الدولي - وهو تقدير للإيمان والثقة اللذين مُنحنا إياهما برئاسة هذه المؤسسة، وعن عزمهما على القيام بهذه المهمة الملقاة على عاتقنا والتي لن نفشل في تحقيقها، ونرجو أن يُحكّم علينا قياسا عليها. فإن كانت مهمة ضخمة، فسنواجهها بثقة متكافئة ونحن على ثقة من أننا نتناول مسألة إعادة بناء الإنسانية الضعيفة برفقة شركاء يتوفر لديهم قدر متساو من العزم والشجاعة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم تكن شرعية ومصداقية وأهمية هذه المؤسسة التي نالت التكريم طوال عمرها موضع شك مثلما هي عليه اليوم. ولقد صمم إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة لإحياء البشرية جمعاء إلا أنه هو نفسه دخل في غيبوبة. وبالفعل، فقد تأثر كوفي عنان، الأمين العام لدرجة أنه قال:

”من غير المؤكد ما إذا كان توافق الآراء والرؤية اللذين وردا في إعلان الألفية ما زالا دون مساس“.

ولذلك تطالب سانت لوسيا المجتمع الدولي بالإذعان لنداء الأمين العام والسعي لتحقيق التوازن بين مقتضيات الأمن العسكري والأمن البشري. وبغية إعادة إعمال العدالة وتحقيق السلم والأمن العالميين، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ألا تتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها تجاه العالم النامي في مجالات التجارة والتخفيف من عبء الدين والمعونة.

لقد ثبت أن هدف إعلان الألفية الرامي إلى تقليل نسبة الفقراء في العالم إلى النصف لم يتحقق، ولكن بالمستطاع تحقيق ذلك الهدف إذا أوفت البلدان المتقدمة النمو بما تعهدت به. فضلا عن ذلك، بمستطاعنا أن نتحدى أنفسنا ونتجاوز مجرد تخفيض نسبة الفقراء في العالم إلى النصف وبأن نطمح في تحقيق القضاء على الفقر فعليا. وينبغي أن يكون واضحا الآن لنا جميعا أنه ليس بالمستطاع

اصطُحِب معالي السيد كيني ديفيز أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمات العامة في سانت لوسيا إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يسعدني أيما سعادة أن أرحب بمعالي الأونرابل كيني ديفيز أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمات العامة في سانت لوسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد أنتوني (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية):** لا الافتخار ولا التكريم المحتمل هو الذي يدفعنا إلى تولي رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكنه تصميم معين يتمثل في قوة الجزر غير المعلنة. كما أنه ليس مجرد تكريمنا - وإن كان هذا تكريماً بالفعل - ولكنه شعورنا أيضاً أننا جديرون به، شأننا في ذلك شأن أي عضو من أعضاء هذا المجتمع، وتصميمنا على أن نسهم في تقدم الإنسانية ورفاه العالم. وتذكر سانت لوسيا وتقدر أن توليها الرئاسة ما كان له أن يتحقق لولا دعم أسرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لا يهمننا الحجم أو السيادة أو القوة، ولكن يهمننا الناس، وبهذا المقياس نحن لسنا شعباً صغيراً أو مجرد جزيرة، لأننا لسنا وحدنا. نحن عضو من أعضاء هذه المنظمة يفخر بترائه وبالرؤية التي يستطيع أن يقدمها إلى العالم. ونقوم بهذا الدور لأننا نرغب في تقديم تلك الرؤية إلى العالم - لأن رؤيانا أكبر من مساحة بلدنا البالغة ٢٣٨ ميلا مربعا وأكبر من عدد سكاننا البالغ ١٥٩ ٠٠٠ نسمة. وهي رؤية نود أن نضعها في خدمة الإنسانية.

ونأمل أن تقدم رئاسة سانت لوسيا منظورا جديدا، ورأيا بديلا، وصوتا مختلفا، وإن كان غير متعارض، صوتا موجهها إلى قلب الجمعية. وعلى هذا النحو، يعرب شعب وحكومة سانت لوسيا عن تقديرهما لأعضاء هذا المجتمع

وفي هذه البيئة، من الضروري أن نحافظ على أمم متحدة متمسك تمسكا قويا بقيمها الأساسية الأصلية. وستقاوم سانت لوسيا أي محاولة لسحب الشرعية من منظومة الأمم المتحدة. وأي استراتيجية تدعي أنها ترعى السلام والأمن والعدالة ومع ذلك تستثني الأمم المتحدة تنطوي على مفهوم زائف وغير حقيقي للشؤون العالمية. لقد قامت هذه المنظمة بدور فعال في الحفاظ على الأمم - الدول في إطار من العلاقات الملزمة فيما بين الحكومات. والأهم من ذلك، أن الأمم المتحدة دأبت على كونها الحارس المخلص لحقوق وحرريات الأفراد. وترى سانت لوسيا أن الأمم المتحدة، بسبب تنوعها تحديدا، هي المنظمة الوحيدة التي لها شرعية سياسية وأخلاقية لتناول القضايا العالمية بصورة ملائمة.

وهذه الهيئة العالمية - هذه الأمم المتحدة - ليس لها أي خيار آخر سوى الاستفادة بدروس الماضي والحكمة المستخلصة عبر السنين بغية خدمة البشرية على نحو أفضل. وعندما أهملت منظمنا السلف، عصبة الأمم، بسبب عدم أهميتها، شاهدنا انتشار الفوضى ووقوع كوارث بشرية لم يحدث مثلها من قبل أبدا. وإذا وقفنا مكتوفي الأيدي الآن، في الوقت الذي تعتبر هذه المؤسسة التي نالت التكريم طوال عمرها على أنها عديمة الأهمية وبلا حول فسنكون كمن يخط عبارات التأيين على ضريح.

ولذلك تدعو سانت لوسيا إلى استكمال الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن لكي يعكس على نحو أفضل حقائق هذا القرن الجديد ويصبح أكثر تمثيلا - وأكثر ديمقراطية وشرعية وشفافية. ومن البسير جدا أن تؤثر المصالح الوطنية على نظام حق النقض المعمول به حاليا لدى التصدي لقضايا خطيرة تؤثر على البشرية. وإذا كان بالمستطاع إقامة تحالف بين من تتوفر لديهم الرغبة في إشعال نيران الحرب، عندئذ نستطيع يقينا أن نقيم أيضا تحالفا ممن تتوفر لديهم

فصل قضايا الفقر عن قضايا حقوق الإنسان، كما أنه ليس بالمستطاع فصل قضايا البيئة عن قضايا التنمية الاقتصادية والسياسية. ولا يمكن تحقيق الأمن القومي والاستقرار الدولي إلا بإعمال العدالة.

لقد ذكرنا النبي أشعيا بأنه إذا حلت نائبة بالبشرية، فسيشعر كل فرد بالضعف. ومع ذلك، إذا تراجعنا نحن، المجتمع الدولي، عن تحقيق مثل إيجاد بشرية أفضل، فسيكون أيضا تراجعنا عن القيم والمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. والأهم أننا بذلك التراجع نكون قد اعتمدنا ضمنا عودة وتوطيد مجتمع عالمي لا يتصف بالمدينة - بدت أعراضه واضحة بالفعل في مجتمعنا العالمي. فالتعصب الديني والعدوان القبلي والحروب الأهلية أمور لا تزال تحتاح أجزاء كثيرة من كوكبنا. ومن بين الضحايا الفقراء والمهمشون والضعفاء - وغالبا ما يعني ذلك النساء والأطفال، الذين لا يقومون بأي دور في إشعال الحروب ولكنهم يجدوا أنفسهم وقد تجردوا من كرامتهم الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية. ولقد كانت الهجمات الإرهابية في بالي وكينيا والمملكة العربية السعودية وبغداد بمثابة إضافات إلى مظاهر التمزق الوشيك.

لقد تحجر الضمير بسبب تكرار العنف الوحشي، ومع ذلك وقعت أحداث أصابتنا بالدهشة. ويذكرنا قتل سيرجيو فييرا دي ميللو مع زملائه الآخرين من موظفي الأمم المتحدة بالرعب الأخرق وسط ذلك الظلام. وتضم سانت لوسيا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي للإعراب عن التعاطف مع أسرهم، ونؤكد من جديد عميق احترامنا لهؤلاء الموظفين الدوليين الذين قدموا أكبر تضحية في سبيل إيصال المساعدات الإنسانية وتوفير الأمن والراحة للمعرضين للخطر ولمن هم بحاجة إليها.

دون النظر في أسباب الإرهاب. إن الإرهاب لا ينبثق فحسب من صلف أو جنون القلة من الدكتاتوريين أو من المتطرفين الفاقدين لرشدتهم. إنه ينبع أيضا من انعدام المساواة المتأصل، وأحيانا من التعصب. فإذا استمرت الأوضاع الحالية في حرمانها للفرص والحرية وبلوغ آمال المحرومين والذين يعيشون عيشة اليأس، أصبح بريق الفوضى والتطرف كسبيلين للتغيير أكثر جاذبية. أما إذا رأينا من ناحية أخرى أن النظام العالمي يعمل لصالحنا جميعا، لتوفر الالتزام العالمي بدعم ذلك النظام. ونتيجة لذلك، يتوجب على المجتمع الدولي متكاتفاً أن يتصدى للظلم الاقتصادي والانعزال السياسي على أنهما عدوان لنا جميعا.

إن تقلدكم، يا سيدي، رئاسة هذه المؤسسة في هذا الوقت، كممثل لدولة جزرية صغيرة نامية، وهي واحدة من أصغر أعضاء الأمم المتحدة، هو إشادة بالمبادئ الديمقراطية للأمم المتحدة، وتأكيد للحاجة إلى إنجاز عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. وعلينا أن نقهر التعطيل والتسويق والترديد والشلّ.

لقد مضت أعوام كثيرة منذ البدء بإجراء المشاورات حول إصلاح مجلس الأمن. إلا أننا لا نرى خاتمة لهذه المشاورات. كما أن المشاورات حول تنشيط الجمعية العامة بدأت منذ ثلاث عشرة سنة، إلا أننا لا نرى خاتمة لهذا الأمر أيضا.

ولسبب ما، يبدو أن الأمم المتحدة يروق لها العمل على أساس عقود من الزمن. نحن نعلن عقودا لبرامجنا، وحينما نفشل في اتخاذ الإجراءات التي يتطلبها عقد معين، فإننا نكتفي بإعلان عقد جديد. وهكذا تستمر الدورة لمدة عقود. إن هذه الهيئة لم تعد قادرة على الاستمتاع بـ "مرض العقود" مع ما يصحبه من عمليات بيروقراطية مخفوفة بالتقاليد والعادات.

الرغبة في التصدي لمشاكل الفقر والمرض وعدم الإلمام بالقراءة والكتابة والجوع والاختلالات التجارية. ولن يحدث إصلاح في أحد أركان العالم بينما تنفشى العدوى واليأس في أماكن أخرى. ولن يكون هناك أمن لفرد في الوقت الذي يُصاب فرد آخر بنكبة عدم الأمن.

ولكن لا بد في نهاية المطاف، أن تنبثق قوة الأمم المتحدة من الإرادة السياسية للدول الأعضاء - الإرادة السياسية التي يجب أن تقبل بأن يلتزم كل فرد بجميع القرارات والقرارات التي تتخذها المنظمة وأن يمثل لها وينفذها. ولا نستطيع، باسم المصلحة الوطنية، أن ننفذ بعض القرارات فحسب وتوقع أن تكون لدينا أمم متحدة قوية.

ولن يكون بالمستطاع تعزيز الأمم المتحدة إذا لم تتوفر لدينا الإرادة السياسية لعدم تقبل أن تسير أنشطتها وفقا لجداول أعمال تضعها حفنة من الدول القوية. وعلى الأمم المتحدة أن تُعنى، بقدر متكافئ، باهتمامات الدول الصغيرة والدول الضعيفة التي تُشكل غالبية أعضائها. ولا ينبغي لأي دولة بمفردها، أن تقرر، بما لها من قوة اقتصادية أو عسكرية، من جانبها فحسب، التزامات ومسؤوليات باقي البشر.

ولا يمكن "للأحادية العتية" ونظرية الأحادية الدبلوماسية الناشئة أن تصبح النهج المفضل للنظر في القضايا العالمية الخطيرة. وبقينا ستؤدي النزعة الاستثنائية في النظام الدولي إلى شردمة التعاون الدولي، الأمر الذي يقلل من احتمال أن تتغاضى البلدان عن السيادة الوطنية من أجل تحقيق المصلحة المشتركة.

وأصبح من الواضح جدا أن المجتمع الدولي لن ينجح في حربه ضد الإرهاب إذا فشل في معالجة أسبابه الجذرية. وتتوخى الحرب الحالية ضد الإرهاب القبض على الشبكات الإرهابية الحالية أو تضييق نطاق نشاطها أو القضاء عليها

أهداف وآمال دول مثلنا في العالم النامي تبذل جهودها لمكافحة هذه المصاعب، أهدافا وآمالا مقدسة.

ومن بين أكثر البلدان ضعفا في العالم اليوم بعض الأقاليم المدرجة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. هذه البلدان، وغالبيتها من الدول الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لا تتمتع بعد بالحق في تقرير مصيرها. لقد حان الوقت، كما ورد في كلمات الأمين العام، أن تحتتم الأمم المتحدة هذا الفصل من التاريخ الاستعماري.

من أجل هذا، نرحب بالتعاون الذي لقيته مؤخرا اللجنة الخاصة المؤلفة من ٢٤ دولة والمعنية بإنهاء الاستعمار من جانب الدول التي تدير تلك الأقاليم، وبالتقدم الذي نجح عن ذلك في أعمال اللجنة. كما نرحب بالمفاوضات التي بدأت من فورها وللمرة الأولى بين اللجنة الخاصة والمملكة المتحدة حول عملية إنهاء الاستعمار في البحر الكاريبي. ونتطلع إلى استمرار التعاون مع الدول القائمة بالإدارة للتمكن من تحقيق هدف تقرير المصير لكل هذه الأقاليم في أقل من عقد واحد.

ونعتقد أن هذه الرئاسة للجمعية العامة ذات دلالة رمزية واستراتيجية في الوقت ذاته، لا بالنسبة إلينا فحسب، بل بالنسبة إلى هذه المنظمة وإلى تنشيط جدول أعمالها بصدد التنمية أيضا. إن تطلع دولة نامية صغيرة إلى بلوغ هذا المنصب الرفيع وتحقيق هذا الأمل يدلان على كرم هذه المؤسسة النبيلة. وهي فرصة للتدليل على أن المساواة والديمقراطية العالميتين لا تزالان ركنين مفيدتين للمجتمع الدولي.

وبالإمكان تجاهل صوتنا أو الاستماع إليه، ولكن لا يمكن إسكاته. واختيار رد فعل مناسب هو بيد هذا المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، فإن وجودنا هنا دليل على

ويجب علينا أن نبذل قصارى جهودنا بصدد مسألة تنشيط الجمعية العامة. ولذا تود سانت لوسيا أن تقترح أن نستعرض خلال هذه الدورة جميع مشاريع القرارات المعروضة علينا لكي نحدد ما يجب إحالته منها إلى سجلات الحفظ، وما يستحق منها استمرار اهتمام الجمعية العامة به. وعلينا أن نعيد تحديد الإطار الزمني لأعمال الجمعية ولجانها الرئيسية، ولطرق عملها، لكي نزيد من تسخير سنة كاملة في الاستخدام المنتج، بدلا من الانغماس في دوامة من الأنشطة لمدة ثلاثة أشهر. كما أن علينا أن ننظر في كيفية جعل جداول أعمال اللجان الرئيسية والجمعية أكثر صلة بالمناقشات العامة. ونرى وجوب انبثاق هذه الترتيبات من المواضيع المعلنة في المناقشة العامة.

ويجب على الأمم المتحدة ألا تنهون في الاضطلاع بدورها في إدارة الاقتصاد العالمي والتنمية. وتدعو سانت لوسيا الدول الأعضاء إلى مقاومة محاولات تضييق جدول أعمال التنمية عن طريق الاقتطاعات وتجميدات ما رُصد في الميزانية العادية والرئيسية.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا الحاجة إلى إصلاح نظام إدارة الاقتصاد العالمي للسماح بالعدالة في التجارة وبالمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. إن النظام الحالي لتلك الإدارة العالمية قد فشل بالنسبة للكثير من الدول الصغيرة إذ ألغى البروتوكولات الخاصة بالسلع الرئيسية وأفضلية الحصص والأسعار التي تدعم الاقتصادات الصغيرة. ولسوء الطالع، حل محلها عدم الاكتراث الظاهر في الممارسات الاقتصادية المتحررة الجديدة. وأسهم هذا في تحطيم الكثير من الاقتصادات الكاربية. وتناشد سانت لوسيا بجمهورية أن تلقى التشويشات في التجارة الزراعية، التي تتميز بعدم مناقشتها رغما عن شيوخها، معالجة تعكس أولويات إعادة التوزيع من جانب هذه المنظمة. لذلك فنحن مصممون على أنه ينبغي لنظام إدارة عالمية أكثر شمولية وشفافية أن يعتبر

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الكبير أن أرحب بالشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء في الكويت وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح** (الكويت): السيد الرئيس، يسرني أن أستهل كلمتي بالتقدم إليكم شخصياً، وبصفتكم ممثلاً لسانت لوسيا، بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونحن على ثقة بأنكم وبما عرف عنكم من حنكة وحكمة ستقودون أعمالها بكل اقتدار في هذه المرحلة الهامة التي تواجه فيها منظماتنا قضايا دولية ملحة. وأؤكد لكم استعداد وفد دولة الكويت الكامل للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم.

كما أنتهز هذه المناسبة، لأعبر لسلفكم السيد يان كافان رئيس الدورة السابقة عن امتناننا وتقديرنا لأدائه المتميز ودوره الإيجابي والفعال في تعزيز العمل الدولي.

ولا يفوتني هنا أن أشيد بالمساعي المتواصلة للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في مختلف مناطق العالم، وجهوده الحثيثة والتميزة في الحفاظ على مكانة الأمم المتحدة ودورها الريادي في تعزيز العمل الجماعي رغم المعوقات والصعوبات الكبيرة التي تواجهها الأمم المتحدة والمخاطر الجسيمة التي يتعرض لها موظفوها أثناء تأديتهم لمسؤولياتهم، ولعل الهجوم الإرهابي الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في العراق في الشهر الماضي والذي راح ضحيته السيد سيرجيو دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، وآخرون هو أبلغ دليل على هذه التحديات الجسيمة والمخاطر الكبيرة التي تكررت قبل يومين بهجوم إرهابي استهدف مرة أخرى الأمم المتحدة في العراق.

اعتقادنا بأن البشرية تتطلب التجديد من أجل ضمان أن المجتمع الدولي يقاوم الحرب ويتذكر الفقير ومستعد لإضفاء معنى ملموس على الميثاق الذي نشارك جميعاً فيه كأعضاء مسؤولين في المجتمع العالمي.

إلا أن التجديد لن يكون مستطاعاً إذا لم تتجدد الثقة بالأمم المتحدة وتظل باقية. ويجب أن تظل الأمم المتحدة مركزاً للجذب الأخلاقي للسياسات العالمية. إن أية إعادة تفكير في إدارة الحكم العالمي مع إقصاء الأمم المتحدة سيخلف عالماً أكثر ضعفاً وانقساماً وتعرضاً للمخاطر وأقل أمناً. ولا يمكن بل ولا ينبغي أن يكون هذا تراثنا الذي سنخلفه للأجيال المقبلة، التي ستحكم علينا لا على أساس ما نقول وما نعتقد من مبادئ، بل على أساس التدابير التي نستخدمها لجعل هذا العالم أكثر ملاءمة لمعيشة البشر.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمات العامة في سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد كيني ديفيز أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والإعلام والخدمات العامة في سانت لوسيا من المنصة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شيمونثو باندا (ملاروي).

**خطاب سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء الكويت**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الكويت.

اصطحب الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء في الكويت إلى المنصة.

الأمن وقرارات المنظمات الدولية والإقليمية التي تدعوه إلى التعاون في الكشف عن مصيرهم، الأمر الذي فاقم من معاناة أهلهم وذويهم.

هذا وتواصل الكويت جهودها بالتنسيق مع الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية وسلطة التحالف المؤقتة وأبناء الشعب العراقي للكشف عن مصير ما تبقى من الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة والعمل على تقديم مرتكبي الجرائم بحق هؤلاء الأبرياء إلى العدالة لنيل جزائهم العادل.

لقد قامت الكويت وانطلاقاً مما تمليه عليه مسؤولياتها القومية والقانونية بالانضمام إلى دول التحالف في مسعاها لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بشأن العراق وقدمت التسهيلات كافة في إطار هذه الشرعية التي استطاعت تخليص العراق من نظامه المستبد. ونتهز هذه المناسبة للترحيب بزوال النظام السابق في العراق، ونهنئ الشعب العراقي الشقيق على تحريره، ونتمنى له الأمن والاستقرار والتقدم.

كما ترحب الكويت بإصدار مجلس الأمن القرارين ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥٠٠ (٢٠٠٣) بشأن العراق، وتدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في الجهود الدولية الهادفة لاستعادة الأمن والاستقرار ومساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده وبناء مؤسسات الحكم السياسية والدستورية. ونؤكد هنا على الدور المحوري والهام للأمم المتحدة في هذه العملية السياسية.

لقد قامت الكويت ومنذ اليوم الأول لسقوط النظام السابق في العراق بتقديم جميع أنواع المساعدات الإنسانية إلى الشعب العراقي الشقيق تلبية لنداء الواجب الذي يمليه علينا انتماؤنا العربي والإسلامي حيث بادرت الكويت بتقديم تبرعات عينية ومالية لعدد من المنظمات المحلية والدولية

ومن فوق هذا المنبر، أحدد إدانتنا لهذا العمل الإرهابي وجميع الأعمال الإرهابية الأخرى التي شهدتها مدينتنا بغداد والنجف، وراح ضحيتها أيضاً قيادات ورموز دينية حليمة وأبرياء آخرون. إن مثل هذه الأعمال لا تستهدف في اعتقادنا مجرد أسس الأمن والاستقرار والثقة، وإنما كل القيم النبيلة التي يسعى الجميع لتحقيقها في العراق الشقيق.

إن أبلغ رد على مثل تلك الأعمال الإجرامية يجب أن يتمثل في إصرار متجدد من الأمم المتحدة من ناحية، ومن القوى الدولية المهتمة بالعراق، والتي تشد الأمن والاستقرار له من ناحية أخرى، على مواصلة دورها في التصدي الحازم لمسلسل العنف هذا، وإتاحة المجال للشعب العراقي لتثبيت الشرعية في العراق، وإنشاء ركائزه المختلفة، وإعادة الإعمار للتعويض عن سنوات طويلة من الحرمان والقهر والتعسف خلال الحكم البائد الذي زال بفعل تضافر جهود دولية استندت إلى قرارات مجلس الأمن لتحرير العراق.

إن الكويت تدين بشدة الجرائم والممارسات اللاإنسانية التي ارتكبتها النظام السابق في العراق والتي كان آخر صورها اكتشاف المقابر الجماعية في أنحاء متفرقة من العراق ضمت رفات آلاف من الأبرياء بينهم الكويتيون ورعايا الدول الثالثة والذي تم حتى الآن التعرف على ثلاثة وثلاثين ممن كانوا أسرى. وقد أثبتت نتائج الفحوصات المخبرية التي جرت للتعرف على رفاتهم أن النظام البائد قام بإعدامهم رمياً بالرصاص بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وإن دلاً ذلك على شيء فإنما يدل على وحشية هذا النظام وعدم مبالاته بالالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية والقانون الإنساني الدولي. ولم يكتف هذا النظام بهذه الجريمة إنما أمعن بنكران معرفته بمصير هؤلاء الأسرى طوال السنوات الثلاث عشرة الماضية وتجاهل تنفيذ قرارات مجلس

تبقى الأمم المتحدة هي المكان الأمثل لبحث هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لمكافحتها والقضاء عليها. ولعل توقيع جميع الدول الأعضاء على الاتفاقيات الإثني عشرة الخاصة بالإرهاب والمصادقة عليها والتقييد بتنفيذ بنودها أمور تعد أفضل السبل وأنجعها لمحاصرة هذه الظاهرة والحد من آثارها.

وفي الوقت الذي تعيد الكويت تأكيد موقفها الرافض للإرهاب بجميع أشكاله وصوره ونبذها لأعمال العنف والتطرف كافة، فلها تدين الحملة المغرضة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية الشقيقة من بعض وسائل الإعلام الأمريكية. ونشيد هنا بدور السعودية وإسهاماتها الفاعلة في محاربة الإرهاب الذي عانت هي نفسها منه، وتأييدنا الكامل لجميع الإجراءات التي تتخذها للقضاء على هذه الظاهرة ولتثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق ستواصل الكويت وبالتنسيق مع دول المنطقة والأمم المتحدة جهودها لمكافحة هذه الظاهرة وتعزيز الخطوات التي اتخذتها للوفاء بجميع التزاماتها الدولية، وعلى وجه الخصوص تلك التي نص عليها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

لقد مضى ستة وثلاثون عاما ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي جاثما على صدور أبناء الشعب الفلسطيني الذي يعاني من تدهور مستمر في مستوى معيشته الاقتصادية والاجتماعية نتيجة السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية. وتتابع الكويت بقلق بالغ التصعيد الأخير في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبالرغم من الجهود الدولية المكثفة بقيادة اللجنة الرباعية التي أثمرت عن وضع خارطة الطريق لتسوية النزاع في إطار جدول زمني يفرضي إلى منح الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة، إلا أن إسرائيل مصرة على انتهاج سياسة التنصل من الالتزامات والعمل على إفشال

ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في العراق. كما ساهمت بشكل مباشر في إعادة تأهيل قطاع الخدمات الكهربائية والصحية والتعليمية ونقل المياه إلى مناطق مختلفة في العراق. كذلك أنشأت الكويت مركزا للعمليات الإنسانية لتسهيل وتنسيق جهود الإغاثة الإنسانية وأنشطة المجتمع الدولي لنقل المساعدات إلى داخل العراق. وستستمر الكويت في جهودها لتقديم شتى أنواع المساعدات التي من شأنها تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق.

ويجدونا الأمل أن يتجاوز العراق الأوضاع الصعبة التي يعيشها حاليا، ويستعيد أمنه واستقراره، ويحافظ على استقلاله ووحدته أراضيه، ويكرس إمكانياته وطاقاته لإعادة بناء بلده واستعادة مكانته الطبيعية في محيطه الإقليمي والدولي.

وكلنا ثقة بأن العراق قادر على تجاوز هذه المرحلة الهامة من تاريخه لأنه بلد غني بموارده الطبيعية، وغني بحضارته وثقافته، وغني بموارده البشرية. وستكون الكويت حكومة وشعبا إلى جانبه في هذه المرحلة، وتتطلع إلى إقامة علاقات أحرى طيبة مع عراق حر وموحد، علاقات تسودها الثقة والاحترام المتبادل وحسن الجوار وتحكمها المواثيق وقرارات الشرعية الدولية بما يمكننا من تجاوز مخلفات الماضي لبناء مستقبل أفضل يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

تصدر ظاهرة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايات المتحدة اهتمامات المجتمع الدولي، والتي أدانتها الكويت بشدة كما أدانت العمليات الإرهابية في بقية دول العالم، لأنها أعمال إرهابية شنيعة نجم عنها ظهور واقع دولي جديد وقناعة جماعية بأن ظاهرة الإرهاب البغيضة غير مرتبطة بأمة أو دين أو حضارة وأن مكافحتها هي مسؤولية دولية تقع على عاتق الدول الأعضاء كافة وليس دولة أو مجموعة معينة. لذلك



التي تؤكد على مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية، فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى مواصلة الزيارات المتبادلة وتكثيف الاتصالات الثنائية فيما بينهما لإيجاد حل للتزاع حول الجزر الثلاث وإثباته بما يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين البلدين وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة. وتتطلع الكويت أثناء رئاستها للدورة القادمة لمجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق كل ما يمكن أن يساهم في تعزيز أواصر التعاون بين دول المنطقة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. كما تتطلع الكويت بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة ودول المنطقة إلى دراسة إمكانية تفعيل ووضع ترتيبات أمنية إقليمية بالتشاور مع دول المنطقة المهمة.

إن عالم اليوم يختلف كثيرا عن الماضي القريب، فقد بدأت الحدود التجارية والاقتصادية بين الدول تختفي، وازداد التفاعل والتواصل بين المجتمعات في مجالات عدة نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن هذا التطور صاحبه ظواهر سلبية لا يمكن التغاضي عنها أدت إلى تهميش دور غالبية الدول النامية التي أصبحت اقتصاداتها تعاني من مشاكل كثيرة تهدد قدرتها على اللحاق بركب التنمية. ولمواجهة هذه التحديات التي تعيق النمو الاقتصادي العالمي فقد وضعت المؤتمرات الدولية، وعلى وجه الخصوص مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جنوب أفريقيا، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك منهج عمل يقوم على أسس العدالة والتكافل والتعاون المتبادل بين الشمال والجنوب، ويضع مسؤوليات محددة على جميع الأطراف لتحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية. وفي هذا الشأن، ندعو الدول المتقدمة النمو إلى الوفاء بتعهداتها والتزاماتها في تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية، وتخفيف أعباء الديون أو إلغائها على الدول الأقل نمواً، وإزالة القيود الجمركية على تدفق السلع الدول

المبادرات الواحدة تلو الأخرى دون اكرتاث لما قد يترتب على ذلك من استمرار لدوامة العنف والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يؤكد أهمية وجود قوات مراقبة دولية لتعزيز الالتزام بترتيبات وقف إطلاق النار.

وفي الوقت الذي تجدد الكويت دعمها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه السياسية المشروعة كافة بما فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، فإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بالالتزام بتنفيذ قرار الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة الذي تم اتخاذه يوم الجمعة الماضي والذي يطالبها بالتراجع عن قرار طرد رئيس السلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق أيضاً، نطالب الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ التزاماتها وتعهداتها التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات الثنائية التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية وكذلك خارطة الطريق بينودها واستحقاقاتها كافة، والكف عن سياسات الحصار، والتجويع، والاجتياحات، وتدمير البنية التحتية، وهدم المنازل، والاعتقالات، والتوقف عن العمل ببناء الجدار العازل والمستوطنات، والإفراج عن جميع المعتقلين الفلسطينيين. لقد أثبتت أحداث الماضي أن هذه الممارسات والسياسات لا تحقق لإسرائيل أهدافها إنما تغذي مشاعر العداة تجاهها وتدفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس وفقدان الأمل بالعيش في حياة حرة وكريمة، وتجعله يضطر إلى مواصلة كفاحه ونضاله في مقاومة الاحتلال. كما أن على إسرائيل أن تقوم بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ كشرط لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي يأمل الجميع بتحقيقه.

وعلى الصعيد الإقليمي، وانطلاقاً من تمسك الكويت بمبادئ الأمم المتحدة الواردة في الميثاق، لا سيما المادة الثانية

الدور الرئيسي لهذه المؤسسة، التي هي رمز تعددية الأطراف والاستقرار، عن صون السلام والأمن الدوليين.

غير أن القدرة الأصيلة لمؤسستنا ليست مصدر القدرة الأصيلة. بل يعزى مصدره أساساً إلى انعدام الإصرار السياسي لدى أعضائها. ولا نملك المراوغة إلى ما لا نهاية تهرباً من هذه المناقشة الحيوية التي ترمي لتحقيق مستقبل يسوده السلام وينعم بمزيد من التناغم والعدل. فلا بد لنا عاجلاً أو آجلاً من الإجابة على السؤال التالي الذي لا مفر منه: كيف يتسنى لنا أن نكفل استعداد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقبول الطابع الإلزامي لقرارات مجلس الأمن بإقرار القيام بعمل عسكري قبل الانخراط فيه؟

ولكي أكون غاية في الوضوح، وأتحاشى أي إساءة للفهم، يتمثل السؤال الذي أوجهه فيما يلي: ما الإصلاحات التي يتعين إدخالها على عمليات المنظمة لتهدئة المخاوف أو التحفظات التي يمكن تفهيمها في كثير من الأحيان، من جانب الذين يرفضون، نظراً لاضطلاعهم بمسؤوليات سياسية محددة، إخضاع خياراتهم الجغرافية الاستراتيجية لقواعد منظمنا؟ فما دمنا غير قادرين على الإجابة على هذا السؤال، سنظل نكابد الشك وانعدام اليقين، إن لم يكن العجز ذاته. وليست المسألة مسألة الدعوة لإجراء تعديلات مؤسسية جذرية في المنظمة، بل ينبغي أن تمكننا المناقشات من التغلب على حالات سوء التفاهم المفرطة في الكثرة التي تقوض مصداقية أدواتنا المشتركة، وأن يتسنى لنا أن نستخلص منها استنتاجات تعيننا على أن نزيد مصداقية آليات المنظمة ومواكبتها لما يستجد من تطورات. فقد أسس مجلس الأمن على أساس التسليم لبعض أعضائنا بمسؤولية خاصة ودور خاص، الأمر الذي أويده تأييداً كاملاً. ولكن ألا ينبغي أن ندمج منظورات جديدة في هذا الوضع، من قبيل البعد الإقليمي والحقائق الجغرافية السياسية وأيضاً الأخطار الجديدة؟

النامية إلى الأسواق العالمية، وتبادل المعلومات والخبرات التي تساعد الدول النامية على تطوير وتفعيل أداء مؤسساتها لمواكبة التطورات.

وفي هذا السياق، تجدد الكويت التزامها بمواصلة تقديم المساعدات الإنمائية والمالية للدول النامية سواء عن طريق المؤسسات والهيئات الدولية أو عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي يزخر سجله بتقديم المساعدات وتمويل الكثير من المشاريع والبرامج التنموية في أكثر من مائة دولة نامية في مختلف قارات العالم.

يحدونا الأمل ونحن في بداية قرن جديد أن نستفيد ونستقي الدروس من تجارب الماضي ونعمل وبشكل جماعي على معالجة تحديات الحاضر لكي نصنع معاً مستقبلاً أفضل وحياء حرة وكرامة لأجيالنا القادمة، حياة يسود فيها القانون وتحكمها قيم ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة بين الناس وشعارها "أن الشراكة والتعاون هما أقصر الطرق المؤدية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في العالم".

اصطُحَب صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء الكويت، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد لوي ميشيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلجيكا.

**السيد ميشيل** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم سيدي بأصدق التهاني لتبوءكم رئاسة الجمعية العامة. وتأتي رئاستكم في فترة عصيبة بنوع خاص، بل لعلني أصفها بأنها فترة أليمة، من تاريخ منظمنا.

والواقع أن العام الماضي شكل تحدياً خطيراً لقدرات الأمم المتحدة على أن تدير حتى النهاية أزمة العراق، وهو بلد كانت مسؤولية أمامه. وشهد الشكوك وهي تثار حول

الاتحاد الوطني، وإعادة بسط سلطة الدولة، والإنعاش الاقتصادي، أمور ممكنة وفي المتناول. ولا يعني هذا بالطبع أن على المجتمع الدولي أن يتراخى. فسوف يظل وجود قوة عسكرية قوية في العراق لازماً بعض الوقت لضمان الاستقرار. وللولايات المتحدة طبيعة الحال أن تتولى إدارتها. ولكن يجب ألا ينظر إلي هذا الوجود من الآن فصاعداً باعتبار أنه يرمي لاحتلال البلد، بل على أنه طريقة لمساعدته في عملية إعادة الإعمار من أجل الشعب العراقي. و يجب أن يوجد قرار مجلس الأمن المطروح للمناقشة الآن هذا الاحتمال ضماناً للمشاركة العريضة من جانب المجتمع الدولي.

وللأمم المتحدة دور محوري تؤوله في مساندة عملية إعادة التعمير السياسي في العراق، وإن كانت حوادث آب/أغسطس المأساوية قد أظهرت لنا مدى الخطر والتعرض في تلك العملية. بيد أن هذا الدور يتطلب ولاية واضحة وإمكانيات كافية.

وأود أن أقدم من جديد أصدق التعازي للأمين العام وللأسر التي فقدت أحياءها وللزملاء، وأن أعرب عن ربيع تقديري وإعجابي بجميع موظفي الأمم المتحدة لاشتراكهم وإنكارهم للذات والتضحيات التي يقبلونها بكل هذا الصمود.

ويتمثل التهديد الرئيسي للأمن في الانتشار غير المحكوم لأسلحة الدمار الشامل واحتمال استخدامها بواسطة بعض الدول في انتهاك للحد الأدنى من المعايير الخلقية أو من قبل حركات إرهابية معينة. وهذا التهديد خطير. ويجب أن نجابه الخطر مجتمعين، بأن يتحمل كل منا نصيبه العادل من الإجراءات المضطلع بها.

ولدى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء حالياً وثيقة لا غنى عنها تعالج استراتيجية الأمن الأوروبي. وينبغي

وليس المقصود بهذا على الإطلاق أن أعارض النفوذ الخاص الذي يتمتع به بعض المشتركين في إدارة شؤون السلام والأمن الدوليين. بل يمكن أن يساعد دعمنا المتضافر في مساندة نهجهم وفعاليتهم وأن يضيفي عليهما المشروعية ويعززهما، بفضل ما للديناميات المتعددة الأطراف من قيمة مضافة لا تقبل الشك. ومن شأن ذلك في كثير من الحالات أن يؤدي لتفادي المخاطر وحالات سوء التفاهم بلا ضرورة. وفي هذا الصدد، أظن أنه بالنظر إلى دور الاتحاد الأوروبي كجهة فاعلة على الصعيد العالمي، فهو جدير إلى حد كبير بأن يكون له مقعد دائم لذاته في مجلس الأمن.

وهذا الاعتقاد هو الذي استلهمه بلدي في موقفه من الأزمة العراقية. ولكن هذا ليس أوان تحديد من كان على صواب ومن كان على خطأ. فمن الواضح أن جميع الأطراف كانت لها أسبابها. ولا يملك للمرء إلا أن يقبل منها ذلك.

ولكن من الضروري الآن المساهمة في إعادة تثبيت الاستقرار وضمان إعادة إعمار العراق. وهذه مسؤوليتنا جميعاً، لأنها تتعلق بمنطقة مجاورة لأوروبا، ولا يمكننا أن نتسامح، من أجل أمننا الخاص على أقل تقدير، بشأن استفحال عدم الاستقرار أو استمرار مسلسل عنف لا ضابط له، يشعل جذوة الاستياء من المجتمع الدولي، التي تشكل كما علمنا التاريخ المرتع الرئيسي للإرهاب.

من الضروري لذلك أن نوقف العنف بأسرع ما يمكن. وتحقيقاً لهذه الغاية، أتفق مع رأي الأمين العام والكثيرين بيننا. ومن الضروري إعادة المسؤولية بأسرع ما يمكن عن حكم العراق إلى شعب العراق. فالعودة إلى السيادة، في ظل رقابة يقظة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، كفيلة بتوفير الصدمة الصحية المطلوبة لعكس مسار النزعة السائدة حالياً. ويجب أن نقنع الشعب العراقي بأن

بصورة لا لبس فيها نبذ السماح بالعنف الأعمى وبنفس الروح، أن توقف إسرائيل تفضيل استخدام القوة.

ولدى المرء انطباع بأننا، بينما تتراكم الصعوبات، عدنا إلى السقوط في مصيدة أو سلو: ألا وهي النهج المتدرج للخطوات الصغيرة والاعتماد الأكثر من اللازم المعلن على الطابع التسلسلي. وتقضي خريطة الطريق تحقيق عمليات تقدم متوازية على المسارات الأمنية والسياسية والاقتصادية. فبالنسبة لكل جانب، نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر شجاعة وإلى قبول المخاطر التي تنطوي عليها هذه التدابير. ولا يوجد بديل لخريطة الطريق. فهي لم تنفذ بعد بصورة جادة. إننا نؤمن بأن من الملح على وجه الخصوص إنشاء آلية موثوق بها للتحقق في الموقع.

وفي أفريقيا، لا سيما في وسط أفريقيا، يلتزم بلدي بتمتة التصميم باستعادة السلام والاستقرار هناك. إننا نشعر بالتشجيع حيال التنصيب الناجح لحكومة انتقالية في كينشاسا تضم الآن جميع الأطراف. ويتعين الآن استعادة هيكل الدولة كما يتعين إنهاء الحكم الرشيد من أجل السماح بعودة العون والاستثمار الأجنبيين. ويجب أن يتوقف العنف المستمر في شرق البلد.

وفي هذا السياق، أود أن أنوه بالجهود المتميزة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني لمسرور على وجه الخصوص بنجاح عملية ارتيمس. وفضلا عن إعادة الأمن في بونيا، فإن هذه العملية أعطت البعثة قوة الدفع اللازمة لكي تتصدى للتحديات الماثلة أمام ولايتها الجديدة.

والآن، يجب إعطاء الأولوية للتحضير لإجراء الانتخابات من أجل منح جمهورية الكونغو الديمقراطية بداية جديدة على أساس صلب وتوطيد سلامة أراضيها المستعادة. وستكون بلجيكا حاضرة على جميع مستويات هذه العملية

أن تمكننا كما ذكرنا خافير سولانا منذ فترة وجيزة في بروكسل، من إعداد جدول بالتحديات التي تواجه هذا العالم لكي نضمن على نحو أفضل فعالية نظام أمننا الجماعي. وستشارك بلجيكا بنشاط في هذا المسعى.

علاوة على ذلك، فإننا نتشاطر بالكامل شواغل المجتمع الدولي حيال البرنامج النووي لكوريا الشمالية. ونطالب كوريا الشمالية بشدة بالتقيد بالتزاماتها الدولية السابقة. ونحن ممتنون للصين على توفيرها منتدى مفيدا للنقاش في هذا الصدد.

أما بالنسبة لإيران، فإنني أثق بأنها من خلال حوار مستمر وبناء ستبلي توقعات المجتمع الدولي وستستجيب لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وستستمر بلجيكا في المشاركة بطريقة حازمة ونشطة في الجهود الدولية التي بدأت قبل عامين بغية تعقب الإرهاب. وفي بلجيكا، لا يوجد ملاذ للإرهاب، ولن يكون هناك ملاذ أبدا. ومع ذلك، ينبغي ألا تستخدم مكافحة الإرهاب بوصفها تبريرا سيئا للإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تقويض النوعية الديمقراطية والمبادئ المقدسة لسيادة القانون.

وإلى ذلك، فإنني لست من الذين يؤمنون بأن الخيار العسكري هو الرد الوحيد، رغم وضوح أنه ينبغي ألا يستبعد. وبصورة أساسية أكثر، نحن بحاجة إلى أن نهاجم بانتظام الأسباب الجذرية للظاهرة التي كثيرا ما تتجذر في الإحساس بالعجز أو في مشاعر الظلم الحقيقي أو المتخيل.

ولهذا السبب، ستستمر بلجيكا، بالترافق مع شركائها الأوروبيين، في دعم عمل المجموعة الرباعية لإعادة إرساء السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولتحقيق ذلك الهدف، فإن من الضروري للفلسطينيين أن يقرروا

ومن الواضح، وفقا للتحليل الذي قدمه الأمين العام، أن هذا التحدي يقتضي تفكير بشأن صياغة الأدوات الرئيسية للتنمية. وذلك يتطلب انفتاح الذهن وينبغي ألا يستبعد أي خيار من البداية. ألم يحن الوقت لتعزيز قدرات الأمم المتحدة للعمل بفعالية في هذا الميدان؟ وأود أن أكرر سؤالاً طرحته في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون. ألا ينبغي لنا، على سبيل المثال، أن ننشئ مجلس أمن اقتصادي واجتماعي حقيقي، ينبغي أن يستمد شرعيته وفعاليته من القانون وينبغي أن تكون له نفس السلطة في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لمجلس الأمن في مسائل السلام؟ ذلك هو اقتناعي، خاصة لأن تلك الميادين تشكل الخلفية اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمن.

ويحتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الإصلاح بغية إعطائه دوراً تشغيلياً أكثر حسماً في مراقبة المنظمة العالمية يقوم على أساس المبادئ العالمية للإنصاف. وينبغي أن يؤدي هذا الدور إلى إقامة علاقات تلاحم واسعة ومتوازنة بين المنظمات الدولية من قبيل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، التي ينبغي أن تصبح حقا أدوات لنفس المشروع.

إن المبادئ التأسيسية لذلك المفهوم موجودة بالفعل ويجري تطبيقها في بلدان بعينها، كما في بلدي. وأشير بدقة أكبر إلى المعايير الأساسية للعمل من قبيل حرية النقابات، ومنع تشغيل الأطفال، والسخرة والحق في التوظيف النوعي، فضلا عن الالتزامات البيئية الجوهرية للتنمية المستدامة. كما أنني أفكر في استبعاد خدمات المصلحة العامة من مجال السوق.

وفي الختام، يبدو لي أن مثل ذلك الطموح من شأنه أن يترجم على نحو ملائم الأمل الذي ولده مؤتمر قمة

ومراحلها. ولكنني أود أن أصر على حقيقة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى الالتزام الصارم من جميع أدوات مجتمعنا. وسيكون من غير المسموح به ألا نهني، هنا وهناك، الظروف لتحقيق الاستقرار الكامل في المنطقة بأسرها.

ونحن أيضا بحاجة إلى مساعدة رواندا على الاستمرار في جهودها الوطنية لتحقيق المصالحة، وهي جهود لا غنى عنها من أجل ضمان الاستقرار المستدام في ذلك البلد المهش. وإنني مقتنع بأن الانتخابات التي جرت مؤخرا ستسهم في تحقيق هذا الهدف.

أما بالنسبة لبوروندي، فإن تنفيذ اتفاقات أروشا يجب أن يستمر، كما يتعين إقناع المتمردين بأنه ينبغي لهم الانضمام إلى هذه العملية. ويتطلع بلدي إلى أن يشارك مشاركة نشطة في العمل الجديد بشأن بوروندي الذي قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجدون الأمل في أن يساعد ذلك بوروندي على الخروج من عزلتها عن المجتمع الدولي.

وأخيراً، فإن بلدي يتابع عن كثب جهود الأمم المتحدة لتنشيط مشروع عقد مؤتمر بشأن البحيرات الكبرى، ينبغي أن يحسم إعادة إنشاء علاقات سلمية وتطوير التعاون عبر الحدود بين بلدان المنطقة.

إن مصداقية الأمم المتحدة لا تتوقف على رغبتها وقدرتها على إدارة الأزمات فحسب. إنما تتوقف أيضا على قدرتها على الاستجابة لتوقعات الرجال والنساء والأطفال في جميع أرجاء العالم، الذين يجاهون مباشرة أو غير مباشرة بأوجه الاختلال والظلم اللذين لا توجد لهما أسباب وحلول إلا على الصعيد العالمي. ومن الجوهرية إتقان العولمة وتطوير الوعود التي تقدمها وتصحيح تجاوزاتها.

عاملين من عوامل التقدم في إسبانيا. ونعتقد أن هاتين القيمتين، الحرية في جميع ميادين الحياة والامتثال للقانون، يمثلان أفضل وصفة لتقدم الشعوب.

لحسن الحظ، تطابقت السنوات الخمس والعشرون الماضية من التقدم مع تغيير الألفية. وأصبحت حرية الرأي والاختيار السياسي السلمي وتوسيع الحريات الأساسية قيماً تعطينا القوة. وبديهي أن هذا لم يتحقق بدون جهد ومخاطر على طول الطريق. إلا أنني أشعر الآن بالارتياح للحديث عن هذا التقدم. وثقافة المجتمع التي تقوم عليها هذه الديمقراطية عبر عنها بصراحة الشعب الإسباني في شبه الجزيرة الإيبيرية، ونحن نحتفل بهذا التقدم أثناء إحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدستورنا. نحن بلد منفتح ونحظى بالثقة في جميع أنحاء العالم ونتمنى أن يأخذ الآخرون بنفس هذه المبادئ وأن ينعموا بهذا الوضع. وتصميمنا على توسيع الحرية في جميع أنحاء العالم وحرصنا على امتثال المجتمع الدولي للقانون هما القيمتان اللتان تسترشد بهما سياستنا الدولية. إننا نشاطر هذا الموقف مع بلدان عديدة موجودة هنا.

إن العالم سيكون مكاناً أفضل إذا جرى الامتثال للقواعد التي نضعها لأنفسنا، وإذا لم يسد عدم امتثال الذين ينتهكون هذه القوانين الآن. إن الأمم المتحدة تجسّد للشرعية الدولية. والامتثال لقراراتها يخدم مصلحة الجميع. وهذا هو أفضل طريق لبناء عالم على نحو يتماشى مع القانون لا مع الاستبداد، ومع الحرية لا مع الاضطهاد.

وربما تحقيقاً لهذا الغرض يتعين إصلاح مجلس الأمن والمنظمة. فلا شك أن هذه قضية معقدة ونحن ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد. وعلى أية حال، نحن نراعي أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لن تؤدي بالضرورة

الألفية. فقد حدد إعلان الألفية الأهداف على صعيدنا بصورة واضحة. وأسعدني قرار الجمعية العامة يجعل استعراض فترة الأعوام الخمسة لمؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٥ مناسبة هامة، أعتقد أنها ينبغي أن تتمثل في عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات. وينبغي لذلك المؤتمر ألا يقيم تنفيذ أهداف الألفية فحسب، بل أيضاً جميع أهداف المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

لكن نجاح ذلك المؤتمر ينطوي على المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. فينبغي له في النهاية أن يضع الأساس لعالم يمكن فيه سد فجوة أوجه عدم المساواة بين البلدان الفقيرة والغنية بطريقة مستدامة. وينبغي أن يغذي المؤتمر، بطريقة لا يمكن عكسها، الثقة التي لا غنى عنها والتي يحتاجها العالم لكي يكون أكثر أماناً وأكثر إنسانية وأكثر أخوة.

#### خطاب السيد خوسيه مارياسنار، رئيس حكومة مملكة إسبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): ستستمع الجمعية إلى خطاب يدلي به رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

اصطحب السيد خوسيه مارياسنار، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة رئيس حكومة مملكة إسبانيا، السيد خوسيه مارياسنار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد اسنار (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تمثل مخاطبة الجمعية العامة دائماً فرصة خاصة لرعيم أي بلد. وسيكون خطابي قصيراً ويمكن تلخيصه من البداية في الكلمات القليلة التالية: إنني أحاطبكم بوصفي رئيس بلد أوروبي ديمقراطي يشارك في التنمية المستدامة. ويؤمن مواطني بلدي بصورة خاصة وجود الحرية واحترام القانون بوصفهما

المتحدة بمشاركة القادة الجدد الذين سيمثلون عراقاً مسالماً وتعددياً.

يوجد دائماً أعداء للسلام والأمن والحرية، ولا يجوز أن نغض الطرف حيثما تكون هذه الأخطار موجودة. فقد كنا في هذه المنظمة ضحايا عنف إرهاب أعمى. ولا يجوز أن ننسى ذلك الهجوم الخسيس والجبان في العراق الذي كان الإرهابيون يأملون من ورائه إخراج الأمم المتحدة من العراق وإغلاق العراق أمام العالم. إن الدول التي تنتهك القانون الدولي تهدد أعلى ما لدينا، حياتنا وحررتنا.

وسيكون انتشار أسلحة الدمار الشامل أكثر خطورة. إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أن التزام جميع الدول والتعاون الحقيقي فيما بينها سيمكثنا من الانتصار على الإرهاب. وفي أيار/مايو الماضي، تشاطر أعضاء مجلس الأمن بعض الآراء المتعلقة بمكافحة الإرهاب الذي أشير إليه الآن. وسنواصل العمل على إعداد قائمة بالمنظمات الإرهابية - ينبغي تسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة - وينبغي عدم التهاون سياسياً أو أخلاقياً مع القتلة. ويجب أن نحدد أولوياتنا. سنحذف مصادر الدعم المالي للإرهابيين وسنحول دون وصولهم إلى أسلحة الدمار الشامل. وستساعد معاهدات نزع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية على تحقيق هذه المهمة. ولمنع الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل واعتراض هذه التجارة، نفذت مجموعة من البلدان مبادرة الانتشار الأمني التي عقدت أول اجتماع لها في مدريد في حزيران/يونيه الماضي. وأدعوكم أيضاً إلى الانضمام إلى هذه المبادرة.

نريد أن نجعل صوت ضحايا الإرهاب مسموعاً وهذا يتطلب ثلاثة أمور. يجب أن نستعيد الحقيقة وأن نعيد الكرامة لضحايا الإرهاب وأن نشيد بهم. وإذا كان

إلى زيادة كفاءة المجلس. ولكن ما تحتاجه الأمم المتحدة قبل كل شيء هو أن يحترم أعضاؤها قراراتها. ومن الضروري أن تبذل جميع البلدان جهداً مصمماً لضمان وجود عالم أكثر أمناً ولكنه أكثر حرية أيضاً.

ومع أن قرارات مجلس الأمن يجري انتهاكها، علينا جميعاً أن نضمن الامتثال لهذه القرارات. ويجب أن نمد جميعاً يد العون لأن تحقيق مثل الأمم المتحدة يخدم مصلحة الجميع. ولذلك، نحن ملتزمون بأمن واستقرار وإعادة إعمار العراق. ونحن ملتزمون أيضاً بإعادة السيادة إلى الشعب العراقي. ولن ندخر جهداً في سبيل ذلك ولا نريد أن نتحدث عن الماضي. ونعتقد أن تحقيق نتائج ناجحة في العراق سيعزى إلى جهود المجتمع الدولي برمته. ونعتقد أن مؤتمر إعلان التبرعات، الذي سيعقد في إسبانيا بتاريخ ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سيكون خطوة كبيرة إلى الأمام. وأود أن أوجه من هذه المنصة الدعوة إليكم جميعاً للمشاركة في هذا المؤتمر.

اسمحوا لي أن أعرض مزيداً من الآراء المحددة. يجب أن تنصب جهودنا على إعادة السيادة للشعب العراقي على نحو يمكنه من أن يتمتع بموارده بحرية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل قوة متعددة الجنسيات تناط بها بوضوح مهمة ضمان السلم والأمن. وفي ضوء الحالة الراهنة في العراق، مع ما تنطوي عليه من خطر الإرهاب القوي، لا يمكن أن تناط هذه المهمة بقوة للتدخل فحسب، ولكن يجب أن تناط بقوة تضمن تحديداً السلم والأمن والاستقرار.

وسيكون من الأيسر بعد ذلك التوصل إلى اتفاق آخر بشأن الإدارة المدنية لموارد العراق وتقديم الخدمات العامة للشعب. وأنا أشير إلى إدارة مدينة تديرها الأمم

الذين كانوا يجهدون في سبيل إعادة بناء واستقرار العراق، بجياهم نتيجة للهجوم الجبان بالقنابل في بغداد. فبالنيابة عن حكومة اليابان، أنتهز هذه الفرصة، للثناء على السيد فييرا دي ميللو وعلى زملائه.

لقد حُصص الكثير من الوقت والطاقة لمناقشة الوضع في العراق، منذ المناقشة العامة التي دارت في العام الماضي. وفي أثناء ذلك، أُثيرت الأسئلة حول دور مجلس الأمن والأمم المتحدة بصدد الدور الرئيسي للمنظمة في صون السلم والأمن الدوليين. وبمناسبة المناقشة العامة هذه، نحتاج مرة أخرى إلى البحث بجد عن معنى هذا الأمر.

لا توجد منظمة على وجه الأرض أكثر عالمية من الأمم المتحدة. ولا توجد منظمة غير الأمم المتحدة تعالج الكثير من مختلف المسائل بنفس الشمولية مثل الأمم المتحدة. وأؤمن إيمانا قويا بأن الأمم المتحدة ستستمر في القيام بدور هام لا يمكن لغيرها من المنظمات الدولية أن تضطلع به. ولا بد من تعزيز دور الأمم المتحدة عن طريق الإصلاح لإعادة الثقة بما بعد أن اهتزت إزاء الوضع في العراق. وكل الدول الأعضاء مدعوة إلى الإسهام في جهدنا المشترك هذا لتعزيز المنظمة.

واليوم نواجه موقفاً يتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهديد الإرهاب، اللذين يؤثران لا على بلدان معينة أو مناطق معينة فحسب، بل وعلى العالم كله، مما يشكل تهديداً جديداً لحياتنا ولعيشتنا. ومن المحتم أن ينظر كل بلد إلى هذه المسألة كمسألة تخصه بالذات وأن يتخذ إجراءات بالتعاون مع البلدان التي تواجه مثل هذه التهديدات المحدقة بها.

وبغية إنشاء حكومة عراقية يديرها العراقيون أنفسهم في أسرع وقت مستطاع، يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف من أجل تأمين السلام وتعزيز إعادة الإعمار، كما

الإرهابيون يستخدمون أحياناً الجماهير كمحاكم، فمن الضروري أخلاقياً أن نوفر للضحايا محفلاً مؤسسياً يمكن أن يُسمع صوتهم من خلاله. يجب أن نعري الإرهابيين وأن نستمتع فعلاً للضحايا.

وقد قيل صواباً، سيدي، إن الأمم المتحدة لم تنشأ لإيجاد جنة في العالم، ولكنها أنشئت لمنع العالم من السقوط في الهاوية. لا توجد جنة على الأرض. ولكن الجهود تبذل لضمان أن يكون العالم أكثر حرية وأكثر سلاماً ولإبعادنا عن شفير الهاوية، وهي الجهود التي مكنت هذه المنظمة من تحقيق مثلها السامية. ونأمل ألا يدخر جهد في هذا المسعى.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة مملكة إسبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسيه مارياسنار، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، من المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة يوريكو كاواغوتشي، وزيرة خارجية اليابان.

**السيدة كاواغوتشي (اليابان) (تكلمت بالانكليزية):** أود أن أعرب عن تهنئي القلبية للسيد جوليان روبرت هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، على تقلده منصب رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. كما أود أن أثني على السيد يان كافان، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية التشيكية سابقاً، لما بذله من جهود مخلصه خلال رئاسته للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

أود بادئ ذي بدء أن أشير إلى المأساة التي وقعت في الشهر الماضي. لقد ضحى الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وآخرون من موظفي الأمم المتحدة،



الاختفاء القسري أو غير الطوعي (٢١٧/٥٧). وحينما تتم التسوية الشاملة لتلك المسائل، فإن اليابان ستطلع إلى تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع كوريا الشمالية.

وفي ما يتعلق بإيران، تناشد اليابان إيران أخذ القرار الذي اعتمد في ١٢ أيلول/سبتمبر في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمأخذ الجد. وعلى إيران أن تهدئ شواغل المجتمع الدولي بصدد المسألة النووية. ويجب على إيران الامتثال فوراً لكل التدابير التي وُصفت في القرار والتي تتضمن التعاون بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل المشاكل في موعد لا يتجاوز آخر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وعلى إيران أيضاً أن تصادق فوراً على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبصورة غير مشروطة وأن تنفذه بأكمله.

إن الإلحاح الشديد الذي تفرضه هذه المسائل يذكرنا بأهمية تقاطع الطرق الذي نقف الآن عنده بشأن نظام معاهدة عدم الانتشار النووي. يجب ألا يتكرر الهول والتخريب الذي تحدته الأسلحة النووية. وتضاعف اليابان جهودها من أجل المحافظة على نظام نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي وتقويته، مع جعل هذه المعاهدة جوهر تلك الجهود. وسوف تتقدم اليابان في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بمشروع قرار عنوانه "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" مستهدفة اتخاذ القرار بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. علاوة على هذا، تعتقد اليابان أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في موعد مبكر ذو أهمية بالغة كوسيلة مؤكدة لدعم نظام معاهدة عدم الانتشار النووي.

وعلى الرغم من الجهود الجادة التي يبذلها المجتمع الدولي لمناهضة الإرهاب في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لا تزال الأرواح الثمينة تُزهق نتيجة لهجمات إرهابية في جاكرتا وبغداد والعديد من الأماكن الأخرى حول العالم. وفي ما يتعلق بتحسين قدرات

يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أكثر تميزاً عن ذي قبل في هذه الجهود. وتتوقع اليابان بشدة أن يتم اتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن، وأن يتوضح طريق العراق نحو الحكم الذاتي وأن تُقوى الشراكة الدولية لتعزيز إعادة الإعمار والأمن. وتواصل اليابان، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، بذل كل جهد نحو استعادة الأمن وإعادة الإعمار في العراق، وخاصة صوب احتتام نجاح لمؤتمر المانحين في مدريد لإعادة إعمار العراق، الذي سيعقد في الشهر المقبل.

وفيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط، أستشعر القلق العميق إزاء بلوغ خارطة الطريق مرحلة خطيرة. وأهيب بالجانبيين ممارسة ضبط النفس لكي يعود الهدوء على الأرض. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تنبذ بصورة حاسمة استخدام الإرهاب، وأن تعمل بسرعة لتشكيل وزارة جديدة وأن تتخذ الإجراءات لضبط الفصائل المتطرفة. ويجب على إسرائيل بدورها أن تتصرف بحكمة وحرص، واضعة في ذهنها عواقب أفعالها. وعلى وجه الخصوص، لن ينجم عن طرد الرئيس ياسر عرفات إلا تدهور الوضع. وتحث اليابان إسرائيل مرة أخرى على عدم الإقدام على تنفيذ الإجراءات التي ستنتج عنها تنحية الرئيس عرفات.

ومن منظور السلام والأمن في شمال شرقي آسيا وعدم الانتشار الدولي، يجب عدم التسامح أبداً إزاء تطوير وامتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية. وتحث اليابان كوريا الشمالية مرة أخرى على تفكيك كل برامجها للتطوير النووي فوراً وبصورة كاملة وبطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وينبغي حل هذه المسألة سلمياً وبجهود دبلوماسية تشمل عملية المباحثات بين الأطراف الستة. وبناء على بيان بيونغيانغ الصادر عن اليابان وكوريا الشمالية، تسعى اليابان إلى حل مسائل معلقة مختلفة بين اليابان وكوريا الشمالية، بما فيها المسألة النووية، ومسألة القذائف ومسألة الاختفاءات التي تناولتها الجمعية العامة بصراحة في كانون الأول/ديسمبر الماضي في قرارها بصدد مسألة حالات

اليابانية في تيمور - ليشتي؛ وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج الذي تنفذه الآن بشكل مشترك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان؛ وتقديم الدعم لعملية السلام وإعادة البناء والتنمية في شكل جهود مثل مؤتمر طوكيو المعني بتعمير سري لانكا وتنميتها.

وتدابير مكافحة الأمراض المعدية حاسمة أيضا في ضمان الأمن الإنساني. ومثال الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) يبين للعالم مرة أخرى أهمية التعاون الدولي في تخفيف حدة تلك الأمراض. وترحب اليابان بنتائج اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي عقد أمس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي أكدت من جديد التزام كل بلد بالأهداف الموضوعية في الإعلان السياسي وكذلك أهمية الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا.

فيما يتعلق بأفريقيا، تظل اليابان تتعاون من أجل تنميتها على أساس مبدأي التملك والشراكة، مستهدفة القضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادي، وأيضا تقديم المساعدة في منع نشوب الصراعات من أجل كفالة السلم والاستقرار السياسي اللذين هما شرطان مسبقان للتنمية. ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بعملية التنمية الأفريقية يمر الآن بعامه العاشر. وسيعقد المؤتمر الثالث يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر. واستجابة لمفهوم التملك في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ينوي المؤتمر الثالث أن يوسع الشراكات مع المنظمات الدولية والبلدان المعنية، وعلى وجه الخصوص، مع المجتمع المدني والبلدان الآسيوية التي حققت التنمية بنجاح، من أجل تشاطر حكمة المجتمع الدولي وخبراته في مجال التنمية الأفريقية.

وبصفتي ممثلا لبلد آسيوي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأبرز مسألتين تتصلان بالسلم والأمن في المنطقة الآسيوية.

المسألة الأولى هي سجن حكومة ميانمار لداو أونغ سان سو كي. واليابان تواصل بذل جهود دبلوماسية حادة

كل الأمم على الرد على الحوادث المتعلقة بالإرهاب من أجل القضاء على المنظمات الإرهابية الدولية، تواصل اليابان تقديم المعونة لبناء تلك القدرات إلى البلدان النامية، مع التأكيد الخاص على البلدان الآسيوية. أضف إلى هذا، تناشد اليابان كل الدول الأعضاء العمل من أجل إبرام اتفاقيات لمناهضة الإرهاب وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في وقت مبكر لكي يُحرم الإرهابيون من وسائل القيام بأنشطتهم ومن أماكن التجاهم المأمونة.

وفي القرن الحادي والعشرين، لا نستطيع التصدي للمخاطر والتهديدات التي تواجه العالم بالتدابير العسكرية والسياسية وحدها.

ويجب أن تكون استجاباتنا مدروسة جيدا، وأن تكون مفصلة ومستدامة، وأن تتناول كل وجه من وجوه المسائل التي نواجهها، بما فيها الجانب الاجتماعي، والشواغل الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، ومسألة إعادة البناء الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، يجب أن نسعى إلى كفالة حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السليم بتهيئة بيئة اجتماعية تمكن كل إنسان من تحقيق أقصى إمكاناته.

وعلى أساس هذا الوعي، جعلت اليابان دعم السلم وبناء الدول من دعائم دبلوماسيتها وجهودها في مجال التعاون الدولي، وهي تسهم إسهاما نشطا في طائفة متنوعة من المجالات، بما فيها عمليات حفظ السلام. وفضلا عن هذا، تواصل اليابان، في الإطار المفهومي للأمن الإنساني، بذل جهودها لتعزيز الحماية والقدرة، على حد سواء، على المستوى الإنساني الفردي. وستواصل اليابان العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالأمن الإنساني بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، عن طريق تدابير دبلوماسية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتتضمن أشكال محددة من جهود اليابان تقديم المساعدة في بناء الدول، مثل نشر قوات الدفاع عن النفس

خطة تنفيذ تكون فيها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكالة رائدة.

الوقاية من الأمراض عنصر لا غنى عنه من أجل عالم أكثر سلامة في القرن الحادي والعشرين، ليس فقط بسبب دورها في متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وإنما أيضا كشرط أساسي مسبق لتحقيق الكثير من بنود جدول أعمال التنمية المستدامة. واليابان تعرض استضافة المؤتمر العالمي المعني بتخفيف الكوارث الطبيعية بغية وضع استراتيجيات جديدة لمنع الكوارث.

وحتى تفي الأمم المتحدة بدور تحقيق عالم سلام وازدهار قائم على القواعد المشتركة التي يتبناها المجتمع الدولي في مجموعته، يجب علينا أن نتناول على وجه السرعة إصلاح الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، باعتباره جوهرها.

لقد أصبحت صراعات اليوم أكثر تنوعا وأكثر تعقيدا، كما يبدو في الحالات التي تتصاعد فيها حرب أهلية بسبب حالة تعطل أجهزة الدولة. وللتصدي لهذه التحديات الجديدة يتولى مجلس الأمن مهام جديدة، مثل نشر قوات متعددة الجنسيات، عند الضرورة، لاستعادة النظام. وتتضمن تلك المهام أيضا توسيع دور أنشطة حفظ السلام ابتداء من الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة المدنية، مثل مراقبة وقف إطلاق النار، وانتهاء بالأنشطة الإنسانية، بما في ذلك عودة اللاجئين وتقديم المساعدة للانتخابات الديمقراطية وجهود الإعمار. ويجب على مجلس الأمن أن يقوم بمجموعة متنوعة من هذه المهام في العمل من أجل حل صراعات اليوم.

وحتى يتصدى مجلس الأمن لهذه التحديات بشكل شامل، من الضروري تعزيز أداء المجلس بإدماج البلدان الراغبة في تحمل المسؤوليات على المستوى العالمي، والقادرة على ذلك أيضا، مثل الأعضاء الدائمين. ولا تزال اليابان تعمل بجد من أجل تحقيق إصلاح مجلس الأمن وتود أن تتولى مسؤولية أكبر كعضو دائم في مجلس مصلح.

لتحقيق الحل العاجل لهذه الحالة المثيرة للقلق، ولتيسير التقدم الملموس نحو المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية.

المسألة الثانية تتعلق بمحاكمات الخمير الحمر في كمبوديا. تعتقد اليابان أن من الضروري أن يتعاون كل بلد تعاوننا ملحوظا لضمان أن تجري تلك المحاكمات وأن يتجلى فيها التطبيق الثابت لمبادئ القانون والعدالة للمجتمع الدولي.

التنوع، في أسرة الأمم، محترم ومقدس، على حد سواء. ولهذا السبب، فإن وضع مجموعة من القواعد المشتركة التي يمكن أن يعمل المجتمع العالمي بأسره في ظلها ككيان واحد، له أهمية بالغة. وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في هذا المجال حتى الآن. وأود أن أشرح بعض بنود جدول الأعمال التي ستتابعها اليابان في الأمم المتحدة، هنا في الجمعية العامة وفي أماكن أخرى، من أجل صياغة تلك القواعد. وتلك القواعد ستشكل الأساس لاستجابات مفصلة مستدامة تحظى بتفكير عميق لقطاع واسع من المسائل، بما فيها مسائل الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية، والبيئية ومسائل حقوق الإنسان.

في مجال البيئة، من المحتتم الإبقاء على الزخم الدولي للمفاوضات المتعلقة بالتغير المناخي. وإني أناشد ممثلي كل الدول المجتمعين هنا للاعتراف بأهمية الدخول المبكر لبروتوكول كيوتو حيز النفاذ، ووضع قواعد مشتركة تيسر مشاركة كل البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية.

حماية وتعزيز حقوق المعوقين لهما أهمية كبرى أيضا. واليابان ترحب بالقرار الذي اتخذ في حزيران/يونيه من هذا العام لإنشاء لجنة عاملة تضع اتفاقية دولية بشأن تعزيز وحماية حقوق المعوقين؛ وستشارك اليابان مشاركة نشيطة في هذه العملية.

فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، تتطلع اليابان إلى اعتماد قرار يعزز وضع

وبالنسبة لحجم ميزانية الأمم المتحدة، من الضروري مراعاة العبء المالي على الدول الأعضاء مراعاة دقيقة. وتدعو اليابان الأمم المتحدة إلى أن ترتب أنشطتها في سلم أولويات صارم وأن تسقط الأنشطة التي ليست ضرورية وليست ملحة. ويجب أن ننظر أيضاً في سبل مناسبة لجعل الأنصبه المقررة على جميع الدول الأعضاء أكثر توازناً. أخيراً، لم يتحقق بعد التوزيع الجغرافي المنصف لموظفي الأمانة العامة بين الدول الأعضاء. والوضع الحالي يدعو للقلق ويتعين تحسينه.

تعتقد اليابان أن السلم والازدهار الدوليين لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال التعاون بين الدول، مع قيام الأمم المتحدة بدور هام. وقد استخدمت اليابان جميع الوسائل المتاحة لها للإسهام في أنشطة الأمم المتحدة، ليتسنى في نهاية المطاف تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. دعوني أوضح أن اليابان ستواصل مشاركتها الفعالة في أنشطة الأمم المتحدة. إلا أن استمرار بقاء هيكل مجلس الأمن بصورته الأولى التي مضى عليها ٦٠ عاماً يجعل العديد منا يشككون في شرعية النظام الذي تعمل الأمم المتحدة في إطاره. إن شرعية الأمم المتحدة معرضة للخطر.

أخيراً، أحث مرة أخرى جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز وظائف هذه المنظمة وإعادة الشرعية إليها في عيون دول ومواطني العالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في هذه الجلسة.  
رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.

المواضيع التي أتكلم عنها اليوم ليست جديدة. فمنذ عشر سنوات ظلت المناقشات تدور حول إصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من سلسلة المناقشات الشاملة حول كيفية إصلاح المجلس، فإننا لم نتمكن بعد من إحراز أي تقدم ملموس.

وليس من المبالغة أن نقول إننا إذا واصلنا السير على هذا الطريق فإن قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الجديدة والمعقدة ستصبح موضع شك حقيقي. يجب أن نتخذ إجراءات ملموساً الآن. وقد قدم الأمين العام، السيد كوفي عنان، حجة قوية تبرر إصلاح الأمم المتحدة في تقريره (A/58/323) المعنون، "نفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية". ويقترح أن نحدد عام ٢٠٠٥ موعداً نهائياً للتوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات اللازمة لمؤسساتنا الدولية ليتسنى لنا التصدي للتحديات، لا فقط لأن عام ٢٠٠٥ يصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، بل أيضاً لأنه سيُجرى في عام ٢٠٠٥ استعراض التقدم المحرز بشأن إعلان الأمم المتحدة للألفية. وأنا أرى أنه ينبغي اتخاذ قرار سياسي بمناسبة ذلك الاستعراض في اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة ولا سيما إصلاح مجلس الأمن.

بالنسبة لفقرات "الدولة العدو" الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ قراراً جعل تلك الفقرات شيئاً من الماضي. إلا أن تلك الفقرات لم تحذف بعد من الميثاق. وهذه حالة مؤسفة جداً. وستعمل اليابان على إيجاد الحلول المناسبة لهذه المسألة في ضوء التقدم بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

الإصلاح الإداري في الأمم المتحدة وإصلاح ميزانيتها مسألتان ضرورتان أيضاً لزيادة فعاليتها وكفاءتها.